الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٤٣٢)

بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر

الدكتور أحمد أبو اسماعيل

مايو ١٩٦٤

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

" بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصـــر "

١ـ لمحـة تاريخيـــة :

منذ قرابة خمسين عاما أصدر مجلس وزراء مصر قرارا فى ٨ مارس سنة ١٩١٦ بتأليـــف لجنة خاصة تدعى " لجنة التجارة والصناعة " برياسة السيد اسماعيل صدقى من الوزراء السابقين حينئذ ، وذلك للوقوف على مبلغ تأثير الحرب القائمة وقتئذ فى صناعة البلاد وتجارتها والنظـــر فى التدابير التى تؤدى الى أيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو الى استبـــدال الاصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الاصناف المصنوعة فى الديار المصرية أو التى ترد مـــن البلاد المسموح التعامل معهـــا .

وكذلك للقيام " بالمباحث التى تتعلق بصفة عامة بأمر ترقية الصناعة والتجارة فى مصر وقـــد جاء ضمن هذا التقرير ما يأتى (١)

" الجدول الاتى يبين عدد السكان فى سنوات ١٨٨٢ و ١٩١٥ و ١٩٤٥ (الرقمـــان الخاصين بالعامين الاخيرين ليسا بطبيعة الحال سوى تقديرين مبنيين على اعتبار أن معـــدل الزيادة فى عدد السكان هو ١٤٩ ،ر فى كل عام) كما يبين مساحة الاراضى المزروعة ومساحـــة الزراعـــات .

السنـــة	عدد السكـــان	مساحة الاراضى المزروعة	مساحة الزراعات	نصيب الفرد فى مساحة الزراعـات
		فـــدان	فـــدان	فـــدان
١٨٨٢	٦ ٨٨٠ ٠٠٠	٤ ٠٥٠ ٠٠٠	٦ ١٠٠ ٠٠٠	٩٠ر
١٩١٥	١٢ ٧٢٠ ٠٠٠	٥ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٩٠٠ ٠٠٠	٧٨ر
١٩٤٥	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٧٠٠ ٠٠٠	١٥ ٤٠٠ ٠٠٠	٧٧ر

هذا مع العلم بأن الارقام المبينة فى خانة سنة ١٩٤٥ تمثل الحد الاقصى للمساحـــة التى يمكن زرعها فى القطر المصرى طبقا للبيانات الصادرة من وزارة الاشغال العمومية ، فيتضـــح

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٦٢ (المطبعة الاميريـــة)

جليا من هذا الجدول انه اذا زادت مساحات الزراعات التى هى فى الوقت الحاضر ٩٩٠٠٠٠٠ فدان بحيث تبلغ بعد مضى ثلاثين عاما ١٥ ٤٠٠ ٠٠٠ فدان فهذا القدر لن يكون كافيا لابقاء حالة المعيشة فى مستواها الراهن بعد أن يكون عدد السكان قد أربى ذلك الارباء ما لم يقع فى أثناء تلك الفترة تحسن ظاهر فى أساليب الزراعة وزيادة محسوسة فى كميات المحاصيل وهذا امر لا تسوغ لنا المعلومات الحاضرة أن نعلق عليه آمالا جدية ٠

لقد عملنا هذا التقدير مع الفرض بأن السكان سيظلون فى حالتهم الراهنة من التقدم ولكن غنى عن الذكر أن الحالة الاجتماعية ستصادف أثناء فترة الثلاثين عاما تغيرات جمة وأطوار عديدة بحيث لا بد لنا من الوصول الى الحد الاقصى للموارد المتيسرة فى هذا القطر قبل أنقضاء تلك الفترة بزمن طويل فيستنتج حينئذ مما تقدم : (أولا) أن الموارد الحالية فى البلاد ما كانت تكفى مطالب السكان لو أن الحالة الاجتماعية كانت أرقى مما هى عليه الان ٠ (ثانيا) ان ازدياد موارد الزراعة لن يستطيع الوفاء بالمطالب الجديدة التى ستنشأ عن ازدياد السكان أثناء ثلاثين عاما فقط ، (ثالثا) انه اذا تقدم القطر ابان هذه الفترة فى سبيل الرقى الاجتماعى بحيث تصبح الحياة متنوعة المطالب مرتفعة التكاليف فأن تقصير موارد القطر عن سد حاجاته يظهر للعيان حتى قبل أنقضاء تلك الفترة أن هذه الاعتبارات كافية وحدها لاظهار ضرورة التعجيل بالبحث عن الوسائل المؤدية الى تعزيز موارد القطر وتوسيع ثروته ولكن استقصاء النظر فى هذه المسألة لا يقتصر على اظهار تلك الضرورة بل يرينا كذلك الخطر الذى يحدث للبلاد اذا استمرت الامور على حالها لن تلبث خطورتها أن تنكشف للابصار ٠

فقد لا يبعد ان يرتفع معدل الزيادة فى عدد السكان عن النسبة التى قدرتها مصلحة الاحصاء ولا غرو فأن التدابير التى تتخذها الحكومة وقاية للصحة ومحافظة على النظافة ثم تقدم الناس فى سبيل الرقى الاجتماعى وأتباعهم فى المعيشة أسلوبا يجعل هذه التدابير أبلغ نفعا وأنجع تأثيرا ٠ كل ذلك من شأنه أن يساعد على صيانة حياة الاطفال وتخفيض نسبة الوفيات وهذا يؤدى بالطبع الى رفع معدل الزيادة فى عدد السكان ٠

ونظرا الى ما فطر عليه المصرى من حب الاقامة وكره الترحل سيقضى الامر الى أزدحام

السكان فى المدن وفى الاقاليم الخصبة حيث يكون امراغ الارض داعيا الى احتباسها للناس ولن يمضى يومئذ الا قليل حتى يظهر الخطر الاجتماعى والاقتصادى الذى يهدد البلاد من جراء هذه الحالة .

الا تشاهد فعلا كم فى مدينة القاهرة من العاطلين الذين يزدادون ازديادا مطردا وكم فيها من أناس لا يشتغلون بعمل معين أو معروف ؟ أن المرء لا يكاد يخطو فى أحد الشوارع الكبيرة خطوة الا ويرى جماعات غفيرة من أهل البطالة والكسل فهذا على الدوام شأن من تراهم يتسكعون بالقرب من محطات الترمواى وحول القهاوى من باعة الاشياء الحقيرة ومن المتطلبين الذين يعرضون عليك حمل متاعك الى بيتك ومن البنات والغلمان الذين يجمعون أعقاب السجاير ومن الشحاذين الخ .

فاذا تأمل الناظر فى حالة الارياف وجد كثرة السكان فى بعض أنحاء القطر قد بلغت حدا لا نظير له فى أى بقعة أخرى من المعمورة ؟ ففى مديرية المنوفية بلغت نسبة السكان فى الكيلو متر المربع ٦٧٠ فردا أى أعظم بكثير من نظيراتها فى البلجيك التى هى أحفل أقطاع الارض بالعمارة وأحشدها بالسكان .

ولما كان الامر يقضى بأن يستمد كل أولئك الخلق معاشهم من ريع الارض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فقد ترتب على وفرة الايدى العاملة وارباء العوض عن الطلب بنسبة هائلة انخفاض معدل الاجور الزراعية الى حد خسيس جدا فى الجهات التى هى أغزر انحاء القطر سكانا .

واذا كانت الجماهير الغفيرة المشتغلة بالزراعة فى بعض الاقاليم لا تزال تجد أبواب الرزق مفتوحة وأسباب الكسب ميسورة فما عسى أن يكون مصير الاحوال عندما تترقى أساليب الزراعة ويصبح المزارعون يفضل استعمال الالات فى غنى عن أستخدام الايدى العاملة كما هو الحاصل مثلا فى الولايات المتحدة حيث يقوم الزارع الواحد بعمارة خمسين فدانا مع أن الزارع الواحد فى مصر لا يقوم فى الوقت الحاضر بأكثر من فدانين ونصف ؟

قد لا تكون هذه المقارنة من دقة الانطباق بحيث تعتبر دليلا قاطعا فى الموضوع ولكنها توضح بأجلى بيان الخطر العاجل الذى يهدد القطر من وراء زيادة السكان بهذه

الكثرة المفرطة دون أن يكون ذلك مصحوبا بزيادة متكافئة له فى المهن والاشغال وبالتالى فى ثروة البلاد .

ولقد اسفر احصاء سنة ١٩٠٧ عن نتائج تبعث على أشد القلق من هذا الوجه فقد ظهر أن بين سكان القطر وكان عددهم اذ ذاك ١١٫١٩٠٫٠٠٠ ما لا يقل عن ٥٫٣٣٨٫٠٠٠ — اى نحو النصف من التوابع أو ممن لا تعرف لهم مهنة لا تنكر أن الاطفال والنساء يكونون بالطبع شطرا كبيرا من هذه الطائفة ولكن الا يحق للانسان أن يراع كلما تأمل هذا العدد الضخم الذى يشعر بأن فى البلاد جانبا عظيما من الكميات المهملة العديمة المنفعة ؟ أن قيام هذه الحالة ولا سيما فى الحواضر والمدن جدير أن يشغل بال المشرفين على المصلحة العامة والقائمين بنشر الامن بين الجمهور اذ لا يصح التغاضى عن مخاطر الفاقة والعطلة واذا كان بث التعليم بين جميع الطبقات يجعل فى مقدمة الاصلاحات التى تتولى الحكومة أمرها فالواجب يقضى فى الوقت عينة بالتفكير فى تدابير الموارد والاشغال لاولئك المتعلمين حتى لا يكون كل حظهم من التعليم النقمة على الدنيا والتبرم بالحياة .

واذا نظرنا من جهة أخرى الى حالة القطر من الوجهة المالية لم يسعنا غير الاقتناع بأن الزراعة وحدها لا تستطيع أن تستمر طويلا على الوفاء بمطالب أمة يزيد عددها على ثلاثة عشر مليون نسمة مع القيام بعبء دين أهلى قدره نحو مائة مليون من الجنيهات يضاف اليه ما على الافراد من الديون العقارية ويبلغ قدرها نيفا وستين مليونا بصرف النظر عما عليهم من الديون السائرة .

لا شك أن هذه الاعباء ثقيلة جدا على بلد ثروته الزراعية تقدر بنحو ٣٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وايراده المخصص لتسديد التزاماته مع البلاد الاجنبية ينحصر على الاكثر فى محصول واحد معرض لمخاطر المضاربة ومستهدف للطوارئ الزراعية .

أن مساوئ هذه الحالة لا يمكن أن تنكشف للابصار ما دامت أثمان حاصلاتنا تقدر بهذا المعدل الاستثنائى الذى كانت الحرب أحد أسبابه وما دام الاقبال على استخدام الايدى العاملة بالغا هذا المبلغ العظيم بفضل الظروف الحاضرة . ولكن من الخرف والسخافة أن نعول فى تقدير مستقبلنا الاقتصادى على حالة لا يضمن ثباتها بل هى عرضة للاضطراب الناشئ عن

تقلب الاحوال فى الاسواق الاجنبية فضلا عن كونها غير جديرة بأحياء الثقة نظرا الى المخاطر التى تهدد حاصلات البلاد على الدوام .

يستخلص مما ذكرنا أن التدابير الكفيلة بأصلاح هذه الحالة تنحصر فى تحسين الزراعة وترقية التجارة والصناعة والغرض من هذا التقرير أن نشرح السبب الذى يسوغ أعتبار الصناعة بين هذه التدابير وأن نبين مبلغ ما نستطيعه من الاصلاح . (١)

وقد وصف التقرير حالة الصناعة فى ذلك الوقت فذكر ما يلى :

ينقسم المشتغلون بالصناعة فى مصر الى طائفتين : طائفة تحترف بالصناعات الصغيرة وهى تضم الشطر الاكبر من أرباب الحرف وطائفة تشتغل بالصناعات الكبيرة ويقوم بها الشطر الاصغر من الصناع . (٢)

والصناعات الصغيرة هى التى تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال أو هى التى يزاولها اصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون بها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان والواقع أن هذه الطائفة من الصناعات هى بالرغم من أسمها صاحبة المقام الاول لانها تضم الشطر الاعظم من الصناع ولانها منتشرة فى جميع أنحاء القطر ومدائنه . (٣)

أما الصناعات الكبيرة فهى الصناعات التى تتناول كميات وفيرة من الخامات وتباشر فى مصانع كبيرة تدار بالقوة الالية مع استخدام عدد عظيم من العمال .

وقد الحقنا بهذا التقرير مذكرات عن الصناعات الكبيرة ... ويستخلص من هذه المذكرات أن فى مصر — خلافا لما هو شائع بين الجمهور — طائفة من أكبر المصانع شأنا وأفسحها نطاقا وأن استغلال هذه المصانع يدر على البلاد أخلافا حافلة من الثروة . (٤)

---

١ — تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤

٢ — تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٥١

٣ — تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٥٢

٤ — تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٥٧

وفى الارقام التالية مصداق لهذه الحقيقة :

يستنفد المغزل الاهلى بالاسكندرية ٥٠٫٠٠٠ قنطار من القطن المصرى فى كل عام ويصنع من الخيوط ما قدره ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ رطل انجليزى ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨ و ٩ ملايين من اليردات ويبلغ نتاج شركة السكر فى كل سنة ١٠٠٫٠٠٠ طن وهى تستخدم عن الايدى ١٧٫٠٠٠ عامل .

ويقدر نتاج صناعة الكحول بما يبلغ فى الوقت الحاضر ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ كيلو ثم هناك معاصر الزيوت وهى تستنفد ربع محصول بذرة القطن وتخرج ما ينيف على ١٠٠٫٠٠٠ طن من الكسب وهذا يقابل عصر ١٤٠٫٠٠٠ برميل من الزيت .

وفضلا عن هذه الصناعات التى تضارع أكبر الصناعات الاوروبية فى أتساع المدى وعظم الشأن يوجد فى مصر عدة صناعات أخرى تفى بحاجات متنوعة من مطالب البلاد وتؤدى من هذا الوجه انفع الخدم وأجل المرافق وهى صناعات التعدين والسجاير والاسمنت والملح والصودا و الطرابيش والطوب ومواسير الفخار والبيرة والمطاط والاطعمة المحفوظة الخ ، ويدخل فى هذا الباب أيضا صناعات حلج القطن وضرب الارز وطحن الدقيق التى هى ملحقات لازمة لاشغال الزراعة .

وكل هذه الصناعات — التى يقوم بمعظمها شركات — قد اقتضت لتأسيسها وتشغيلها استثمار مبالغ طائلة من النقود وتقدر اصول الاموال المستثمرة فى هذه الشركات مع ما أصدرته من السندات بما يناهز ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه .

ومعظم الصناعات الكبيرة فى مصر حديث العهد بالانشاء وقد تم لكثير منها اقتحام العقبات الاولى التى تعترض أمثال هذه المشروعات ابان التكوين والتحضير والتى هى فى مصر اعظم بكثير منها فى سائر البلدان والتى يكون صاحب المشروع على الدوام هو المعرض دون سواه لعواقبها واخطارها (١)

وهكذا نلمس بوضوح فى تقرير كتب منذ نحو خمسين عاما ، ان ضغط السكان وقلة الموارد

---

١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٥٨ .

كان شبحا مخيفا كئيبا فى ذلك الوقت مثل ما هو عليه فى وقتنا الحاضر ، وأن المجتمع منذ نحو خمسين عاما كان ينظر الى الصناعة بشغف لكى يكون فيها المخرج من الأزمة التى كان يعانيها ولكن مع ذلك فقد ظل التقدم يسير ببطء حتى عهد قريب .

فقد كانت السياسة الأقتصادية فى مصر تتميز فى مطلع القرن العشرين والى سنة ١٩٣٠ بابتعاد الحكومة عن التدخل المباشر فى الشئون الأقتصادية ، ويصغر رؤوس الأموال العامة التى تستثمرها . وربما كانت الحكومة مضطرة لأتخاذ هذه السياسة نتيجة للأمتيازات الأجنبية من ناحية والأتفاقات الدولية التى كبلتها فى ناحية آخرى ، فكان متعذرا على الحكومة أن ترفع التعريفات الجمركية أو تفرض ضرائب جديدة .

وقد كانت الأستثمارات العامة التى قامت بها الحكومة قاصرة على الزراعة وذلك بتحسين أنظمة الرى والصرف .

أما فى الصناعة فلم تتدخل الدولة بصفة مباشرة ، فى القيام ببعض الأستثمارات فى المجال الصناعى .

وقد قامت بعض الجهود الفردية فى سنة ١٩٢٠ لانشاء بنك مصرى يعاون فى قيام الصناعات المصرية حيث أن البنوك القائمة حينئذ كانت كلها بنوك أجنبية ، وكانت جميعها مهتمة أما بتمويل محصول القطن أو بالأقراض الى ملاك الأراضى الزراعية بضمان أراضيهم .

وقد أنشئ البنك فعلا ، وقد عاونته الحكومة بطريقة غير مباشرة وذلك بأعطائه مبلغا من المال ، ينوب عنها فى تقديمه كسلفيات للمصانع الصغيرة .

وفى سنة ١٩٣٠ أنتهت المعاهدات الدولية التى كانت تمنع مصر من رفع تعريفتها الجمركية . وفعلا عدلت الحكومة التعريفة الجمركية القائمة حينئذ ورفعتها بما يحقق حماية الصناعات القائمة وتشجيع قيام صناعات جديدة .

وقد أدى أرتفاع الأسعار فى فترة الحرب الأخيرة نتيجة لنقص البضائع فى السوق الى تشجيع الصناعات القائمة والى قيام صناعات جديدة ، وقد كان لانفاق الجيوش أثره فى زيادة

الطلب على منتجات الصناعات المختلفة ولكن أنتهاء الحرب والسماح باستيراد الكثير من المنتجات والمعدات الآلية ، أثر على بعض الصناعات التى قامت فى أثناء الحرب لتغزو البلاد بالمنتجات التى أنقطعت عنها نتيجة للحرب وقد تأثرت هذه الصناعات نتيجة لمنافسة السلع المستوردة من ناحية ، ونتيجة لنقص الطلب الذى نشأ عن رحيل أغلب الجيوش الأجنبية .

وقد ساهمت الحكومة حينذاك فى انشاء البنك الصناعى ليقوم بعد الأئتمان لهذه الصناعات التى تقلص سوقها فى ناحية وليساهم فى المساعدة فى انشاء صناعات جديدة .

وقد زاد أنفاق الحكومة فى سنوات ما بعد الحرب نتيجة لزيادة التزاماتها الجارية وللزيادة فى أعمال الأنشاء والتعمير ، كما زاد انفاق الحكومة بصفة خاصة بعد سنة ١٩٥٢ نتيجة لقيام الحكومة بدور أيجابى فى النشاط الأقتصادى وفى ميادين الأنتاج .

وقد رفعت الحكومة بعد سنة ١٩٥٢ الضرائب الجمركية على السلع المستوردة التى يمكن أنتاجها محليا وذلك لتشجيع الصناعة الوطنية ولكنها أعفت الالات والخامات من دفع تلك الضرائب

كما شجعت الحكومة حينذاك رؤوس الأموال الخاصة ، أجنبية أو محلية على دخول ميادين الصناعة بتشريعاتها المختلفة الميسرة لظروف الاستثمار كما قامت الحكومة بالمشاركة فى انشاء بعض المشروعات المختلطة . وقد أنشأ مجلس الانتاج القومى سنة ١٩٥٢ ليدرس امكانيات زيادة الكفاية الأنتاجية فى الصناعات القائمة والمعاونة على أنشاء صناعات جديدة . وقد بنيت البرامج الصناعية حينئذ على أستغلال الخامات والقوى العاملة المحلية فى بعض الصناعات وعلى الأخص الصناعات الغذائية وصناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات وصناعة تكرير البترول حتى يمكن بذلك تخفيض الواردات تدريجيا ، وحيث أن منتجات تلك الصناعات هى أهم المنتجات التى تستورد من الخارج . (١)

٢ــ سياسة التصنيع فى السنوات الأخيرة

وفى يوليو سنة ١٩٥٦ أنشئت وزارة الصناعة لكى تسير بالحركة الصناعية قدما الى الأمام

---

(١) نشرة وزارة الصناعة يناير سنة ١٩٦٠ ص ١ الموقف العام لبرنامج السنوات الخمس الأول فى الجمهورية العربية المتحدة .

وقد عملت وزارة الصناعة على رسم سياسة تصنيعية للأقليم الجنوبى وأعدت فى أول عام ١٩٥٧ برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة الذى يتيح العمل لأكثر من نصف مليون من الأيدى العاملة ويحقق وفرا ملموسا فى العملات الأجنبية ويرفع نسبة مساهمة الصناعة فى الدخل القومى الى ما يوازى ٢٢٪ من هذا الدخل بدلا من ١١٪ .

كما أنشئت الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ لتنفيذ المشروعات الصناعية التى تضمنها البرنامج بغير أبطاء أو تأخير .

تكاليف برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة

تضمن البرنامج مشروعات قدرت قيمتها الأجمالية بمبلغ ٠٠٠ر ٤٣٦ر ٢٥٠ جنيها .

وقد تبين لوزارة الصناعة أثناء التنفيذ أن المصلحة العامة تقضى بأضافة مشروعات جديدة أو التوسع فى مشروعات قائمة لم تكن مدرجة فى البرنامج وذلك عن طريق منح تراخيص بها للقطاع الخاص بمقتضى قانون التنظيم الصناعى أو نتيجة الأتفاقات التى أبرمت مع بعض الدول وقد بلغت جملة هذه الأضافات ٢٠٢ر٦٩٦ر٥٣ جنيه وبذلك أصبح الأجمالى الكلى لقيمة مشروعات البرنامج بعد تعديله ٢٠٢ر١٣٢ر٣٠٤ جنيه .

وقد لخصت نشرة وزارة الصناعة الموقف العام لتنفيذ البرنامج فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ على النحو التالى :

أجمالى الموقف العام
لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة

المشروعات	تم التعاقد	بصدد التعاقد	التكاليف الكلية
تحويلية	٥٠٣ر٧٧ر١٧٥	٤٠٠ر٤١ر٧٥٠	٩٠٣ر٩١٨ر٢٢٥
تعدينية	٤٠ر٩٩٨ر١٨	ـــــــ	٤٠ر٩٩٨ر١٨
بترولية	٦٦٩ر٢٠٠ر٢٩	١٩٠ر٣٥٢ر٢٨	٨٥٩ر٥٥٢ر٥٧
تدريب مهنى	٩٠٠ر٦٥١ر١	٠٠٠ر١١٠	٩٠٠ر٧٦١ر١
الأجمالى	١١٢ر٩٢٩ر٢٢٤	٥٩٠ر٢٠٣ر٧٩	٢٠٢ر١٣٢ر٣٠٤

وقد بين بعد ذلك تقرير الوزارة

أن مبلغ ٣٠٤ر١٣٢ر٧٠٢ مقسم بين النقد المحلى والأجنبى على الوجه الآتى :

١٦٢ر١٩٤ر٥٠٢ جنيه نقد محلى

١٤١ر٩٣٨ر٢٠٠ جنيه نقد أجنبى

وبالنسبة للنقد الأجنبى فقد نجحت الحكومة فى عقد أتفاقات مع الأتحاد السوفيتى وجمهورية المانيا الديموقراطية والمانيا الأتحادية واليابان تتضمن تسهيلات أئتمانية بلغت قيمتها ١١٦ر٤٤٢ر٠٠٠ جنيه لتمويل ما يلزم لمشروعات البرنامج من العملات الأجنبية فى شكل معدات أنتاج وخبرة فنية .

كما حصلت بعض الشركات فى القطاع الخاص والهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة وغيرها من الجهات التى تقوم بتنفيذ مشروعات البرنامج على تسهيلات ائتمانية قيمتها ٤٨ر٣٤٦ر٧٩٥ جنيه من جمهورية المانيا الاتحادية ودول آخرى كايطاليا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا وغيرها وبذلك وصلت القيمة الأجمالية للتسهيلات الائتمانية الى ١٦٤ر٧٨٨ر٧٩٥ جنيه بيانها كالاتى :

الدولة	القيمة الاجمالية للتسهيلات	قيمة التعاقدات	الفائض من التسهيلات
الأتحاد السوفيتى	٦٠ر٩٤٢ر٠٠٠	٥٥ر٣١٨ر٤٨٠	٥ر٦٢٣ر٥٢٠
المانيا الديموقراطية	٧ر٥٠٠ر٠٠٠	٢ر٧٢٠ر٥٧١	٤ر٧٧٩ر٤٢٩
اليابان	١٠ر٥٠٠ر٠٠٠	١١ر٩٢٠ر٩٢٦	١ر٤٢٠ر٩٢٦
المانيا الأتحادية	٣٧ر٥٠٠ر٠٠٠	٣٤ر٣٠٤ر٨٨٧	٣ر١٩٥ر١١٣
المانيا الأتحادية	٢٥ر٣٦٦ر١٩٠	٢٥ر٣٦٦ر١٩٠	ــــــ
دول آخرى	٢٢ر٩٨٠ر٦٠٥	٢٢ر٩٨٠ر٦٠٥	ــــــ
الأجمالى	١٦٤ر٧٨٨ر٧٩٥	١٥٢ر٦١١ر٦٥٩	١٢ر١٧٧ر١٣٦

وقد كان مقررا الانفاق على البرنامج على مراحل ثلاث كالآتى :-

أجمالى الأنفاق على برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة

	التكاليف الكلية			النقد المحلى		النقد الأجنبى		
	الاجمالى	النقد الاجنبى	النقد المحلى	حتى يونيو ١٩٦٠	يوليو ١٩٦٠ يونيو ١٩٦٤	يونيو ١٩٦٠	يوليو ١٩٦٠ يونيو ١٩٦٤	يوليو ١٩٦٤ وما بعدها
التحويلية	٢٢٥٫٩١٨٫٩٠٣	١٠٠٫٥٠٣٫٤٨٤	١٢٥٫٣٦٥٫٤١٩	٩٥٫٧٩٠٫٠٥٥	٢٩٫٥٧٥٫٣٦٩	٤٢٫٤٣٧٫٢٣٥	٣٣٫٢٢٩٫٤٩٢	٢٤٫٨٣٦٫٧٤٧
التعدينية	١٨٫٩٩٩٫٠٤٠	١٫٨٩٩٫٩٩٠	١٦٫٩٩٩٫٠٥٠	١٠٫٧٧٠٫٦٧٥	٦٫٢٢٨٫٣٦٥	٣٣٥٫١٥٦	٦٥١٫٨٨٥	٩١٢٫٩٤٩
البترولية	٥٧٫٥٥٢٫٨٥٩	٣٨٫٧٣٣٫٩٢٧	١٨٫٨١٨٫٩٣٢	١١٫٣٢٦٫٧٨٣	٧٫٤٩٢٫٢٤٩	٤٫٧٥٦٫٠١٣	١٧٫٦٥٨٫٤١٢	١٦٫٣١٩٫٤٣٢
مراكز التدريب	١٫٧٦١٫٩٠٠	٧٥٠٫٧٩٩	١٫٠١١٫١٠١	٩٩٧٫٧٨٨	١٣٫٣٣٣	٢٨٫٠٥٥	٣١٠٫٧٩٥	٤١١٫٩٤٩
الاجمالى	٣٠٤٫١٣٢٫٧٠٢	١٤١٫٩٣٨٫٢٠٠	١٦٢٫١٩٤٫٠٥٢	١٧١٫٨٨٥٫٨١٦	٤٣٫٣٠٩٫٣١٦	٤٧٫٥٥٦٫٥٠٩	٥١٫٩٠٠٫٥٩٤	٤١٫٤٨١٫٠٩٧

وقد ذكرت وزارة الصناعة فى صدد الكلام عن السياسة التى قام عليها البرنامج الأول للصناعة ما يأتـــى :

" وكان من أهم المشاكل التى واجهت الدولة عند وضع سياستها التصنيعية تحديـــد الاتجاه الرئيسى للتنمية فى هذا القطاع، وهل يكون الأتجاه الى الصناعات الأساسية — أى الصناعات المنتجة (١) للسلع الرأسمالية ؟ — أم الى الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

ثم تستطرد وزارة الصناعة فتذكر أن هدف سياستها التصنيعية قام على أسس توزيـــع الموارد المتاحة لتنمية بعض الصناعات الاستهلاكية رؤى أن توسم سياستنا بتركيز أكبر على الصناعات الأساسية التى لم تتناولها التنمية خلال السنوات الماضية وكان هذا ضروريا بالنسبة للنشـــاط التعدينى والصناعات التحويلية (٢)

وقد تضمن البرنامج الأول ١٢٨ مشروعا صناعيا فى فروع الصناعات التحويلية ، من أهمهـا : صناعة ورق الكتابة والطباعة وورق الكرافت واستكمال مصنع الحديد والصلب وصناعة السماد والصـودا الكاوية وكلوريد الحديديك والأسمنت وعربات السكك الحديدية والخزف والصينى والدرجات والبنسلين والأستربتومايسين والأسبيرين وساليسلات الصودا ومركبات السلفا والمحولات الكهربائية والجوت والسيارات وعدادات المياه والقياس ومحركات الديزل وفحم الكوك وآلات الغزل والبساتم الزهر وأوعية وأفـــران وسخانات البوتاجاز والغسالات الكهربائية ونترات النشادر الجيرى والبراميل الصاج وماكينـــات الخياطة وأنتاج النحاس والألمنيوم من الخامات وصناعة الحفظ والتبريد والتوسع فى أنتاج سمـــاد التربل فوسفات وفى أنتاج حامض الكبريتيك وقد أعطيت الصناعات التعدينية عناية خاصة فى البرنامج فوضعت مشروعاتها على أساس دراسة الطاقة الانتاجية للمشروعات القائمة ومحاولة الوصول بهـــا الى أقصى طاقاتها .

---

١) برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة — الصناعة فى عشر سنوات يوليو سنة ١٩٦٢ ص ٢١

٢) الصناعة فى عشر سنوات ص ٢٢

بجانب الصناعات الاساسية الضرورية — على أنه لتحقيق الموازنة بين الصناعات الأساسيـــة والأستهلاكيـــة .

وقد أخذ فى الاعتبار أيضا وضع برنامج ضخم للبحث عن المعادن ذات الاهمية الخاصة سواء للصناعات المحلية أو للاغراض الحربية بحيث يتم البحث عن هذه المعادن وأهمها : الفحم والحديد والزنك والنحاس والرصاص والكبريت ـ كذلك فقد تضمن البرنامج جميع مشروعات الخدمات العامة اللازمة لعمليات البحث كالطرق والموانىء والمطارات والمحطات اللاسلكية ومحطات مياه الشرب التى لا بد من توفيرها حتى يسهل على البعثات الجيولوجية العمل فى الاماكن البعيدة والمنعزلة . وقد تضمن البرنامج مشروعات خاصة لاستغلال الخامات المختلفة تتناسب مع امكانيات هذه الخامات ومستقبلها فوضعت مشروعات لاستغلال الحديد الخام والفوسفات والملح وخام الزنك والرمال السوداء والالمنيت.

وقد بلغت تكاليف القسم الخاص بالتعدين فى مشروع السنوات الخمس للصناعة ٢١ مليونا من الجنيهات .

وقد تضمن القسم الثالث من برنامج السنوات الخمس الاول لصناعة شئون البترول وقدرت تكاليف برنامج التوسع والاستغلال بنحو ٣٥ مليون جنيه .

برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة

خصص للبرنامج ٤٣٤ مليون جنيه تغطى ما سينفق فعلا على ما تضمنه برنامج الصناعة الثانى من مشروعات خلال سنوات الخطة الى جانب الوفاء بالاعباء المالية المتبقية من البرنامج الاول . وزعت هذه الاستثمارات على النحو التالى :

	مليون جنيه		مليون جنيه
الصناعات البترولية	٨٢ر٥	الصناعات المعدنية	٤٦ر٨
الصناعات التعدينية	٣٦ر٧	الصناعات الهندسية	٥٧ر٥
الصناعات الكيماوية والدوائية	٨٣ر٢	الصناعات الريفية	١ر٩
الصناعات الغذائية	٣٠ر١	التدريب المهنى	٣ر٥
صناعات الغزل والنسج	٤٣ر٨	الصناعات التكميلية والتجديد	ـ ر٤٦
		المعمل المركزى للمعايرة وأختبار المواد	ـ ر٢

وينطوى تحت كل مجموعة من هذه المجموعات أعداد كبيرة من الصناعات .

وهكذا تكون قد استعرضنا ما قامت به وزارة الصناعة فى البرنامج الاول والثانى ونلمس فى سياستها المعلنة أنها تهدف الى تركيز الاستثمارات والنمو فى الصناعات الاساسية .

وانها أدرجت لهذا الغرض ضمن البرنامج الاول طائفة من الصناعات الاساسية بلغت جملة تكاليفها نحو ١٣٥ مليون جنيه ، كما أنها خصصت فى البرنامج الثانى للتصنيع نحو ثلاثمائة مليون من الجنيهات للصناعات الرأسمالية والثروة المعدنية وقصرت استثماراتها فى الصناعات الاستهلاكية على نحو الثمانين مليونا من الجنيهات .

وحقيقة فأنه يهمنا جميعا تشجيع انشاء الصناعات الاساسية وزيادة مساهمتها فى الانتاج ولكن ما مدى هذا التشجيع ، وهل من الممكن أن نصل الى أنتاج متوازن من كلا النوعين من الصناعات أى الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية فى فترة وجيزة ، بل هل من المصلحة أداء ذلك وفى أى الظروف ؟ .

لهذا كان واجبا أن نعرف تكوين انتاجنا حاليا من كلا المجموعتين من الصناعات ثم تدرس الظروف الملائمة لانشاء ولنمو الصناعات الرأسمالية ، والظروف التى مرت بها البلاد فى تطويرها وفى أنشائها لهذه الصناعات .

٣ـ تكوين الانتاج الصناعى فى الجمهورية العربية المتحدة :

يشمل الانتاج الصناعى حاليا كثير من السلع المصنوعة المختلفة ، بعضها سلع استهلاكية والبعض الاخر سلع انتاجية .

وأهم مجموعات السلع الاستهلاكية هى السلع التى تنتجها صناعات الاغذية والنسج والجلود والاثاث ، ويمكن أن نطلق على هذه الصناعات ـ صناعات استهلاكية . فأغلب منتجاتها تتجه الى الاستهلاك المباشر . وبالمثل يمكن أن نطلق على صناعات الكيماويات ، والصناعات المعدنية ، وصناعة وأصلاح الماكينات الكهربائية وصناعة وسائل النقل . صناعة انتاجية .

ويبين الجدول التالى تكوين انتاجنا من هذه الصناعات المختلفة وذلك على اساس

البيانات التى تعطيها لنا احصاءات الانتاج الصناعى :

السنة	اجمالى القيمة المضافة لكافة الصناعات التحويلية + كهرباء	القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية بآلاف الجنيهات	القيمة المضافة للصناعات الانتاجية	نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية الى القيمة المضافة الكلية	نسبة القيمة المضافة للصناعات الانتاجية الى القيمة الكلية
١٩٥٦	١٠٨,٧٢٤	٧٢٤٠٢	١٦٨٥١	٦٦,٥	١٥,٦
١٩٥٧	٩٦,٤٩٠	٦٣٣٥٩	١٦٣١٤	٦٥,٦	١٦,٤
١٩٥٨	١١٠,١٥٦	٧٤٦٧٥	١٧٦٨٠	٦٧,٦	١٦,٠٤
١٩٥٩	١٢٤,٣٠٤	٨١٠٨٨	١٦١١٢	٦٩,١	١٢,٧
١٩٦٠	١٢٩,٧٥٥	٨٢٠٠١	٢٣٩٢٢	٦٣,٢	١٨,١
تقديرأولى					
١٩٦١	١٦٨,٧٦٣	١١٠٩٥٤	٢٨٨٤٨	٦٥,٤	١٩,٤

والناظر الى الجدول يجد أن الصناعات الاستهلاكية هى التى ساهمت بأكبر نصيب فى أجمالى القيمة المضافة الكلية ، وأن القيمة المضافة قد زادت فى الخمس سنوات الماضية فى كلا القطاعين ولكن زيادتها كانت بدرجة أكبر قليلا فى الصناعات الانتاجية كما يبدو فى تقدير سنة ١٩٦١ وقد كانت نسبة القيمة المضافة فى الصناعات الاستهلاكية الى القيمة المضافة فى الصناعات الانتاجية ٤ : ١ فى السنوات من ٥٦ الى ٥٩ ولكن هذه النسبة أصبحت ٣ : ١ فى سنتى ٦٠ ، ٦١ ويبدو واضحا من هذه الارقام أمران الاول أن الانتاج فى الصناعات الاستهلاكية ما زال كبيرا بالنسبة للصناعات الانتاجية ، والثانى أن نمو انتاج الصناعات الرأسمالية سار بمعدل أسرع فى السنوات الاخيرة .

٤ - ظروف النمو فى الصناعات الرأسمالية وعلاقة هذه الصناعات بالصناعات الاستهلاكية :

أن نمو أى مجتمع صناعى يتميز عادة بالزيادة فى أنتاج السلع المصنوعة ، ويرتبط

هذا الامر تماما يتوسع هذا المجتمع فيما يستحوز عليه من أدوات الانتاج .

وفى أى مجتمع فى أوائل مراحل تطوره الصناعى ، نجد أن الطلب على السلع الاستهلاكية طلب صغير نسبيا ، ومن ثم فهو لا يؤثر تأثيرا محسوسا فى تطوير وتوسيع الجهاز الصناعى ، وعلى الاخص الصناعات الانتاجية .

وحتى لو كان هناك طلب خارجى كبير على السلع الانتاجية ، فقلما يكون هذا كافيا لخلق صناعة أنتاجية قوية ، وأن يتم هذا فى فترة وجيزة من الوقت .

فالسلع الرأسمالية ، سلع معقدة التركيب وليست سهلة فى عملية الانتاج ، ولكى يتم تصدير هذه السلع فيجب رأن تضاهى هذه السلع فى جودتها ، السلع التى تنتج فى البلاد الاخرى ، كما يجب أن لا تزيد غليها فى تكلفة الانتاج . وتحقيق هذين الشرطين يتطلب توافر مقدرة فنية وصناعية فى الدولة المنتجة ، وهذا الامر لا يتوافر لدولة فى أولى مراحل التصنيع ، أى لدولة تبدأ فى التحول من أقتصاد زراعى الى اقتصاد صناعى .

وهناك عوامل مختلفة تحد من التوسع فى أنتاج السلع الرأسمالية فى مراحل التصنيع الاولى . فأنشاء الصناعات الرأسمالية لا يتطلب مقادير كبيرة من رأس المال فحسب ولكنه يتطلب أيضا توافر نسبة كبيرة من العمال المهرة للعمل بها ، فى حين أن الصناعات الاستهلاكية تستخدم عادة عمال غير مهرة نسبيا أو عمال يمكن تدريبهم على الاعمال المطلوبة منهم بسهولة تامة ، ولا تستلزم هذه الصناعات نفس المقادير من رأس المال المطلوبة للصناعات الانتاجية بل مقاديير أقل بكثير . وقد يمكن فى بعض الصناعات الاستهلاكية أستخدام العمال الذين سبق لهم ممارسة أعمال يدوية فى صناعات مماثلة ، فى المصانع الالية الحديثة التى تستخدم الوسائل الالية المعقدة ، فى حين أنه فى بعض قطاعات صناعات الحديد والصلب وفى الفروع المختلفة للصناعات الهندسية مثل صناعة العربات أو عمل الالات ، فأن الامر يستدعى استخدام عمال على جانب كبير من المهارة ، قلما يتوافر وجودهم فى المجتمعات المتأخرة صناعيا وهذا على العكس فى صناعات الاغذية والملبوسات ، حيث يمكن لهذه الصناعات الاستعانة بخبرة العمال الذين قاموا بأعمال شبيهة فى الصناعات والحرف اليدوية مثل صناعة النسيج اليدوى وصناعة الطحين .

وأحتياج الصناعات الاستهلاكية الى مقادير أقل من الاموال فى الصناعات الرأسمالية يبدو واضحا لو قارنا صناعات الاغذية وصناعة الملبوسات وصناعة الجلود بصناعات الحديد والصلب والصناعات الهندسية وصناعةوسائل النقل وصناعة الكيماويات .

فكلا من الوقت ورأس المال المطلوب عن كل وحدة منتجة فى الصناعات الرأسمالية أكبر منها فى الصناعات الاستهلاكية .

بل أن أقل حجم للوحدة الانتاجية فى الصناعات الرأسمالية أكبر من مثيله فى الصناعات الاستهلاكية ،كما أن رأس المال المطلوب لادنى الحجوم الانتاجية فى الصناعات الرأسمالية أكبر بكثير من رأس المال المطلوب لادنى الحجوم الانتاجية فى الصناعات الاستهلاكية .

وقد يدعونا الامر الى التساؤل : لماذا يتوافر رأس المال فى مراحل التصنيع الاولى لانشاء الصناعات الاستهلاكية عما يتوافر لانشاء الصناعات الانتاجية ؟

قد يفسر هذا السؤال لو أننا نظرنا الى العلاقة بين الاستثمار فى رأس المال الثابت فى صناعة الحديد والصلب ، والعائد الاجمالى من هذا الاستثمار ، مقارنين ذلك بما حدث فى صناعة المنسوجات القطنية ، أرقام صناعة الحديد والصلب بأمريكا فى الفترة ما بين ١٩٢٥ — ١٩٢٩ (وهى صناعة رأسمالية)تبين أن وحدتين ونصف من رأس المال تعطى عائدا أجماليا يساوى الوحدة فى حين أنه فى صناعة الاقمشة القطنية (وهى صناعة استهلاكية) كانت النسبة ٩ر١ : ١ فاذا كانت هذه العلاقات تعبر عما كان سائدا فى مراحل التصنيع الاولى فأنه يتبع ذلك أنه للحصول على دخل معين ينبغى استثمار مبلغا أكبر فى الصناعات الاولى عن الصناعة الثانية . يضاف الى ذلك أن الاستثمارات الاجنبية تتجه دائما الى الاستثمار فى الصناعات الاستهلاكية عنها الى الصناعات الرأسمالية ، نظرا لقلة المخاطرة فى الصناعات الاولى عنها فى الصناعات الثانية .

ولا يقتضى الحال فى جميع الصناعات الثقيلة استثمار مبالغ كبيرة فى الالات والمعدات الرأسمالية المطلوب فحسب بل يتطلب الامر أيضا أغراق جزء كبير من رأس المال لفترة طويلة

من الوقت فى أنتاج المواد الاولية والخامات واستخراج الفحم اللازم لعملياتها ويغوض أن الصناعة الرأسمالية اعوضت عن أغراق هذه الاموال فى عمليات أنتاج الخامات اللازمة واتجهت نحو استيراد ما يلزمها من خامات من الخارج ، فأنها ترتطم بارتفاع تكاليف نقل هذه المواد ويظهر صعوبات النقل وأرتفاع تكاليفه على الاخص فى مواحل التطور الصناعى الاولى ، حيث لا يتوافر عادة وسائل النقل الحديثة ومعداتها الكافية واذا توافرت فأنها تكون ذات تكاليف عالية لقلة الحركة المنقول ومن ثم قد يصبح الالتجاء الى عمليات الاستيراد أمرا عالى التكاليف وقد يكون متعذرا .

ويمضى الوقت واستمرار حركة التصنيع ، تبدأ الصناعات الاستهلاكية تفقد سيطرتها الكاملة وذلك عندما يبدأ التوسع فى أنتاج السلع النصف المصنوعة (غزل قطن مثلا (وتتميز هذه المرحلة بتزايد أعداد العمال المشتغلة بالصناعة ، وبتكوين أجتماعى جديد للطبقة العاملة وللطبقة الوسطى ، وهو أمر يساعد على زيادة الطلب على السلع المصنوعة ، فى حين أن توسع الصناعات التى كان لها قصب السبق فى البداية ، يؤدى الى زيادة استغلال وسائل المواصلات القائمة ويؤدى الى تخفيض تكاليف النقل تبعا لذلك .

وكلما تقدمت حركة التصنيع استفادت أيضا الصناعات الرأسمالية فى أتساع السوق فتوسع الصناعات الاستهلاكية يصاحبه زيادة فى عرض رأس المال والعمل ، وأن لم يكن بنفس النسبة فلقد كانت العادة فى المجتمعات الحرة ، أن هذا التوسع كان يجذب معه راس المال الاجنبى فرأس المال الاجنبى كثيرا ما كان يتجه الى المناطق الصناعية الجديدة المتوسعة حيث كان يمكن له الحصول على عائد أكبر مما يتحصل عليه لو تم استثماره فى موطنه الاصلى . كما أن التوسع الصناعى كثيرا ما كان يجذب رؤوس الاموال من الزراعة وبدرجة أقل من قطاع التجارة ، اذ كانت الفرصة متاحة له فى الحصول على سعر فائدة أعلى فى مجال الصناعة كما أن التطور الصناعى من شأنه أن يطور البيئة الاجتماعية السائدة فالكثير من العمال يكون قد تم تطويرهم للنظام المطلوب فى البيئة الصناعية وتم صقلهم من الناحية الفنية ، وأصبح لدى الكثيرين منهم خبرة بنواحى الالات المختلفة المستوردة الذين مارسوا العمل عليها أو تدربوا على اصلاحها ، وربما عاون فى اعطائهم هذه الخبرة العمال المستوردين من الخارج والذين سبق لهم العمل على مثل هذه الالات .

وعلى أى الحالات ، فأنه من الضرورى لتخفيض تكاليف الانتاج فى الصناعات الاستهلاكية التوسع فى الصناعات الانتاجية وتحتاج الصناعات الانتاجية نفسها للكثير من المعدات الاليـــة التى تقوم هى نفسها بأنتاجها وذلك للقيام بنشاطها الانتاجى .

والصناعات الانتاجية الوطنية لها ميزة على منافسيها من المنتجين الاجانب فى تلبيـة طلب الصناعات المحلية ، وذلك ان هذه الصناعات الانتاجية الوطنية تكون على اتصال وثيـــق بالصناعات المحلية الطالبة لمنتجاتها ، فتستطيع أن تتكيف بسهولة أكبر من الموردين الاجانب لمقابلة هذا الطلـب .

وقد لوحظ فى كثير من البلاد الصناعية ، أنه بعد المرحلة الاولى للتصنيع فى تـلك البلاد ابتدأت وارداتها من الأدوات المعدنية والآلات فى الانكمـاش .

ويواجه المورد الاجنبى للالات والادوات الهندسية أرتفاع تكاليف النقل لهذه المنتجات وقد لا يتسنى للبيوت الاجنبية منافسة الموردين الوطنيين منافسة جدية بالرغم من أنخفـــاض تكاليف انتاج تلك البيوت الاجنبية نظرا لارتفاع تكاليف النقل . وهكذا نجد أن الانتـاج الوطنى للصناعات الانتاجية يجد طلبا متزايدا ويتزايد هذا الطلب بنمو مراحل التصنيع ، ولعل مما يزيد فى الطلب أيضا على أنتاج الصناعات الانتاجية ، هو تصنيع الزراعة نفسها . فمواجهة منافسة المنتجات الزراعية الاجنبية من ناحية وزيادة الطلب على المنتجات من ناحية أخرى لمواجهـة الزيادة فى السكان يدفعان الى تصنيع الزراعة . وهكذا نجد زيادة فى استخدام المخصبـات الزراعية فى كافة أنحاء العالم وفى استخدام الالات فى الزراعة .

وتقدم الدولة بعد ذلك فى مراحل التصنيع لا يجعلها تعتمد على نفسها فى أنتـاج الالات والسلع الانتاجية ولكنها تبدأ فى تصدير هذه المنتجات . وتكون هذه المنتجات نسبة محسوسة من صادرات بعض هذه الدول ومن ثم يزداد أنتاج هذه المنتجات الرأسمالية فى داخل الدولة ويكون نسبة عالية من أنتاجها الكلى .

والجدول التالى يبين صادرات بعض السلع الرأسمالية كنسبة من الصادرات الاجماليـة فى كل من بريطانيا وألمانيا فى الفترة من ١٨١٩ — ١٩٥٣ .

بريطانيا العظمى			ألمانيا	
السنوات	الالات والادوات المعدنية	الكيماويات	السنوات	المنتجات الحديدية	الالات
١٨١٩ — ٢١	٥	—	١٨٨٩ — ٩٠	٥ر٥	٢
١٨٤١ — ٤٥	١٥	—	١٨٩١ — ٩٥	٥ر٦	٢ر٣
١٨٧١ — ٧٥	٢٢	٢	١٨٩٦ — ١٩٠٠	٧	٤ر١
١٩٠٩ — ١٣	٢٤	٦	١٩٠٦ — ١٩١٠	٧ر٣	٦ر٢
١٩٣٥ — ٣٩	٢٦ر١	٤ر٩	١٩٣٥ — ١٩٣٩	١٦ر٤	١١ر٩
١٩٤٨ — ٥٢	٣٤ر١	٥ر٢	١٩٥٠ — ١٩٥٣	١٥ر٣	٢٠ر١

٥ — نموذج التطور الصناعى فى البلاد التى تصنعت :

بين هوفمان على اساس دراسة احصائية قام بها وطبعتها جامعة مانشستر سنة ١٩٥٨ أن هيكل الصناعة التحويلية تابع نموه فى البلاد المختلفة على غرار نظام معين فنلاحظ فى تصنيع أى دولة :

أن صناعات الاغذية والنسيج والجلود والاثاث التى نطلق عليها دائما الصناعات الاستهلاكية تبدأ نموا مضطردا ، ولكن لا نلبث أن نجد أن الصناعات المعدنية وصناعة وسائل النقل والصناعات الهندسية والكيماوية التى نطلق عليها صناعات رأسمالية أو أنتاجية تنمو بمعدل أكبر من مجموعة الصناعات الاستهلاكية .

وهكذا نجد أن نسبة الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية تأخذ فى التناقص باستمرار اذا ما قارناها بنسبة الناتج الصافى للصناعات الرأسمالية التى تأخذ فى التزايد .

فعملية التصنيع فى كلا النوعين من الصناعات يمكن بيانها فى الفترات المختلفة على

1. The growth of Industrial Economics.

النحو التالـــى :

	الفترة الاولى	الفترة الثانية	الفترة التاسعة والاربعين	الفـترة الخمسيـن	الفترة الواحد والخمسين
السلع الاستهلاكية	٩٩	٩٨	٥١	٥٠	٤٩
السلع الرأسماليـة	١	٢	٤٩	٥٠	٥١

وليس من الضرورى بطبيعة الحال أن تكون كل فترة مماثلة للفترة التالية فى طولها . على أنه يجب أن نلاحظ أن العلاقة بين أنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية لا تمضى على نفس الوتيرة الذى تبينها الارقام أعلاه فى كل الظروف ففى أوقات الكساد ينخفض انتاج السلع الرأسمالية بنسبة أكثر بكثير من أنخفاض انتاج السلع الاستهلاكية ، ولكن عندما يعود الرواج تجد أن الاتجاه الذى أظهرناه اعلاه بالارقام يعود الى ما كان عليـــه .

ولقد قسم الكاتب مراحل النمو الصناعى فى المجتمع الى أربع مراحل :

المرحلة (١) لها نسبة ٥ (± ١) : ١

المرحلة (٢) لها نسبة ٢٫٥ (± ١) : ١

المرحلة (٣) لها نسبة ١ (± ½) : ١

المرحلة الرابعة لها نسبة أقل من السابقـة

فتميز المرحلة الاولى بأن أنتاج الصناعات الاستهلاكية على جانب كبير من الاهمية فيبلـــغ الناتج الصافى لهذه الصناعات ، خمسة أمثال الناتج الصافى للصناعات الرأسمالية .

وفى المرحلة الثانية نجد أن قوة السبق التى كانت تستحوز عليها الصناعات الاستهلاكيـة قد ضعفت ، بحيث يصل الناتج الصافى فى هذه الصناعات الى مرتين ونصف الناتج الصافـــى للصناعات الرأسماليـة .

وفى المرحلة الثالثة يكاد يتساوى الصافى للصناعات الاستهلاكية مع الناتج الصافـــى للصناعات الرأسماليـــة .

وفى المرحلة الرابعة تتناقص أهمية الصناعات الاستهلاكية الى جانب الصناعات الرأسمالية التى نمت نموا كبيرا ٠

وقد عنى بتوضيح أن نمو المجتمعات الحرة جميعها اتخذ طريق هذه المراحل وقد قسم Hoffman البلاد التى تصنعت الى قسمين بلاد تصنعت قبل سنة ١٨٩٠ وبلاد تصنعت بعد ١٨٩٠ ٠

وقد بين Hoffman احصائيا أن هناك تشابها كبيرا بين أنماط النمو فى كل البلاد التى دخلت مرحلة التصنيع بعد سنة ١٨٩٠ اذ يسيطر فى مرحلتها الاولى الصناعات الاستهلاكية وفى كل حالة من هذه الحالات كان أنتاج الصناعات الاستهلاكية ما بين ثلاث وست أمثال أنتاج الصناعات الراسمالية ٠

ونفس الظاهرة كانت واضحة أيضا بالنسبة للدول التى دخلت مرحلة التصنيع قبل سنة ١٨٩٠ ، فالعلاقة بين الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية ، تقع فى الحدود التى لاحظناها بالنسبة للدول التى تصنعت حديثا نسبيا — فتغير هذه العلاقة فيما بين ٢ر٥ر٩ر٣ ٠

وفيما يلى جدول الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية فى المرحلة الاولى للتصنيع فى الدول التى تصنعت حديثا (١٩٠٦ — ١٩٤٨) ٠

		العمالة الصناعية		الناتج الصافي في الصناعات التحويلية		نسبة الناتج الصافي بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية
		الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الرأسمالية	الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الرأسمالية	
البرازيل	١٩٠٧	٧١ر٨	١٠ر٦	—	—	
	١٩١٩	٧١ر٤	١٠ر٣	٧٠ر٠	١١ر٣	٦ر٢
شيلي	١٩١٢	٥٤ر٨	١٣ر٣	٥٨ر٤	١١ر١	٥ر٢
	١٩٢٥	٥٩ر٦	١٣ر٧	٦٠ر٢	١٢ر٣	٤ر٩
المكسيك	١٩٤٠	٦٦ر٣	١٧ر٣	٧٥ر٨	١٤ر٥	٥ر٢
الارجنتين	١٩٠٨	٦٣ر٤	١٢ر٣	٦٢ر٧	١٣ر٣	٤ر٧
الهند	١٨٩١	٥٤	٦ر٢	—	—	—
	١٩٠١	٤٧	٦ر٣	—	—	—
	١٩٢٥	٤٨ر٥	١١ر٥	٤٨ر٦	١١ر٦	٤ر٢٠
	٤٧ـ٤٨	٥٧ر٤	١٦ر٠	—	—	—
نيوزيلندا	١٩٠٦	٥٨ر٣	١٦ر٠	٥٣ر٦	٩ر٧	٥ر٥
	١٩١٦	٦٢ر٣	١٤ر٩	٥٩ر٤	١٢ر٤	٤ر٨
	١٩٢٤	٤٨ر٦	١٧ر٥	٤٥ر٨	١٣ر٦	٣ر٤

الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية فى المرحلة الاولى للتصنيع فى الفترة ١٨٤١ — ١٩٠٠
الصناعات جميعها = ١٠٠ (١)

		العمالة الصناعية		الناتج الصافى فى الصناعة التحويلية		نسبة الناتج الصافى بين صناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الرأسمالية
		الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الرأسمالية	الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الرأسمالية	
امريكا	١٨٤٦	٧١ر٠	١٧ر٣	٨٠ر٢	١٥ر٥	٥ر٢
بريطانيا	١٨٤١	٧٨ر٨	٨ر١	—	—	—
	١٨٥١	٧٦ر٠	٩ر٧	٥١ر٠	١١ر٤	٤ر٥
	١٨٦١	٧٠ر٧	١١ر٥	—	—	—
	١٨٧١	٦٥ر٨	١٢ر٩	٥١ر٧	١٤ر٠	٣ر٩
	١٨٨١	٦٢ر٣	١٣ر٨	—	—	—
فرنسا	١٨٦١—٦٥	٦٣ر٩	١٦ر٧	٦٤ر٦	١٤ر٥	٤ر٥
سويسرا	١٨٨٢	٧٠ر٧	١٣ر٧	٦١ر٦	١٥ر٦	٤ر٠
اليابان	١٩٠٠	٧٤ر٤	١١ر١	٥٩ر٣	١٢ر٤	٤ر٨

1. Hoffman, O.P.C. P. 7I

وقد يبدو غريبا أن الثورة الصناعية وقد بدأت فى عهد مبكر فى كل من بريطانيا وسويسرا الا أن كلتا الدولتين ظل لهما فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر هيكل صناعى يبلغ المرحلة الاولى من مراحل التصنيع والسبب فى ذلك يرجع الى أن صناعة النسيج فى كلتا الدولتين وقد كانت هى الصناعة الاستهلاكية المسيطرة ظلت قادرة على النمو والتوسع السريع ، فقد كان أغلب نشاط هذه الصناعة فى كلتا الدولتين متجها نحو التصدير وذلك بعد أن وفت الصناعة فى نفس الوقت بمطالب السوق المحلية للمنتجات التى يطلبها .

ولقد كان طبيعيا فى النصف الاول للقرن التاسع عشر أن تتكون صادرات بريطانيا وسويسرا من السلع الاستهلاكية وليس من السلع الرأسمالية ، فالبلاد المتاخرة نسبيا التى صدرت لها بريطانيا وسويسرا السلع الاستهلاكية لم تكن قامت فى ذلك الحين بانشاء صناعات كبيرة الحجم وقد كانت منافسة السلع الاستهلاكية المنتجة فى بريطانيا وسويسرا بالوسائل الالية ، هى التى شجعت الصناعات اليدوية فى الكثير من البلاد المستوردة للتحول الى الانتاج الالى ، وعندما بدأ هذا التحول بدأ من نفس الوقت الطلب على السلع الرأسمالية مثل الالات من بريطانيا وسويسرا .

ويعزى أيضا النمو البطىء لصناعات الحديد والصلب والصناعات الهندسية فى سويسرا الى عدم توفر الخامات والفحم بسويسرا ، وقد تسنى لسويسرا أن تقوم باستيراد الخامات والفحم عندما توافر لها بعض المزايا الخاصة فى فنون الانتاج الصناعى ، وقد كانت هذه المزايا هى وفرة رؤوس الاموال ، وتوافر العمال الفنيين الممتازين .

وحوالى سنة ١٩٠٠ كان الهيكل الصناعى لليابان مشابها لدرجة كبيرة مع الهيكل الاقتصادى لبريطانيا سنة ١٨١٢ (حيث كان الناتج الصافى لصناعات السلع الاستهلاكية فى بريطانيا ست مرت ونصف الناتج الصافى لصناعات السلع الرأسمالية فسواء فى بريطانيا (١٨١٢) أو فى اليابان سنة (١٩٠٠) كانت أهمية صناعة النسيج ترجع الى الدور الذى لعبته فى ادخال الوسائل الالية والقيام بالانتاج الكبير للمنسوجات بتلك الوسائل الالية وذلك بدلا من الانتاج المحلى اليدوى .

والفرق بين النمو الذى حدث فى بريطانيا وفى اليابان ، هو أن اليابان بدأت مرحلتها الاولى فى التصنيع فى وقت كانت فيه دول كثيرة وعلى الاخص بريطانيا قد تم تصنيعها منذ فترة طويلة وتبعا لذلك فأن اليابانيين كانوا يستطيعون استيراد الالات من تلك الدول ارخص مما لو كانوا يصنعونها فى بلادهم . وهذا يفسر الى درجة كبيرة البطء الذى حدث فى توسع الصناعات الرأسمالية اليابانية . يضاف الى ذلك أن اليابان لم يكن لديها موارد كافية (سواء من ناحية الكم أو النوع) من الخامات أو الفحم ، وقد كانت اليابان تصدر بعض أنواع الفحم ، ولكن كان من الضرورى بالنسبة لها استيراد الفحم اللازم لصهر الحديد وهكذا يمكننا تحديد السبب

الذى من أجله ظلت الصناعات الرأسمالية فى حالة متأخرة فى سنة ١٩٠٠ مع أن اليابان بـــدأت ثورتها الصناعية فى الفترة ما بين ١٨٦٠ ــ ١٨٩٠ .

المرحلة الثانية للتصنيـــع :

تم التحول من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية للتصنيع بسرعة أكبر فى بعض البـــلاد عنها فى بـــلاد أخـــرى .

فاليابان والدانمرك وهولندا وهنجاريا وكندا وجنوب أفريقيا وأستراليا كانت كلهـــا فى المرحلة الثانية للتصنيع فى الفترة ما بين ١٩٢٠ ــ ١٩٢٧ ولكنها دخلت المرحلة الاولـــى للتصنيع فى تواريخ مختلفة ، وبعض هذه الدول بدأ مرحلة التصنيع الاولى فى الفترة ما بـــين ١٨٦٠ ــ ١٨٩٠ بينما أن جنوب أفريقيا واستراليا وهنجاريا بدأت مرحلة التصنيع الاولى بعـــد سنة ١٨٩٠ .

وقد كان لتدخل بعض الحكومات أثره فى تحول بلادها من مرحلة الى مرحلة فى وقت اقصر ففى المجر عملت الحكومة على تشجيع انتاج الالات الزراعية والمراحل التجارية وعربـــات السكك الحديديـــة .

وقد اتبعت حكومات جنوب أفريقيا واستراليا سياسة مماثلة ، فكان فى تلك الدول طلـــب كبير على السلع الرأسمالية اللازمة لصناعة التعدين (مفرقعات ، الات ومعدات) ولصناعـــة النقل (معدات سكك حديدية وللزراعة خاصة فى استراليا (ألات زراعية) .

أما فى كندا فكل خطوط السكك الحديدية ، ٧٠ ٪ من منتجات الحديد والصلـــب والصناعات الهندسية التى كان يتطلبها السوق الداخلى أنتجت محليا .

أما فى اليابان فى سنة ١٩٢٠ ، فكان ٨٢ ٪ من المراحل التجارية التى استخدمت فـــى المناجم أو المصانع كان من أنتاجها المحلـــى .

ويذكر الثقاة ان خطى التقدم الصناعى فى اليابان لم يكن لها مثيل فى التاريخ الحديث

ففى سنة ١٩٠٠ كانت اليابان فى المرحلة الاولى للتطور الصناعى ولكن بعد الحرب العالمية الاولى دخلت اليابان الى المرحلة الثانية للتصنيع ، وفى نفس الوقت فأن استهلاك اليابان المحلى أمكن توفيته من أنتاج المصانع المحلية — ومن الخصائص الظاهرة فى النمو الياباني هو نمو صادراتها من السلع الصناعية .

فكانت صادرات اليابان من السلع الصناعية تمثل نحو ٢ر٢٩ ٪ من مجموع صادراتها فى سنة ١٩١٣ فزادت هذه النسبة الى ١ر٣٨ ٪ فى سنة ١٩٢٥ ثم زادت الى ٢ر٤٤ ٪ فى سنة ١٩٢٨ .

جدول يبين الصناعات الاستهلاكية والانتاجية في المرحلة الثانية
للتصنيع في الدول التي تصنعت بعد سنة ١٨٦٠
جميع الصناعات = ١٠٠ (١)

	العمالية الصناعية		الناتج الصافي للصناعات التحويلية		نسبة الناتج الصافي ما بين
	الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الرأسمالية	الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الرأسمالية	الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية
نيوزيلندا					
١٩٣٥-٣٤	٤٤ر٤	١٦ر٥	٤٩ر٢	-ر١٥	٣ر٢
١٩٤٩-١٩٥٠	٤٥ر٩	١٨ر٩	٤٢ر٤	١٩ر٨	٢ر١
البرازيل					
١٩٤٠	-ر٥٩	١٢ر٨	٤٩ر٨	١٦ر٥	-ر٣
شيلي					
١٩٤٤	٥٨ر٧	٢٢ر٢	-ر٦٠	٢١ر٦	٢ر٨
الارجنتين					
١٩٣٥	٥٠ر٤	-ر٢٤	٥١ر٩	٢٢ر١	٢ر٣
١٩٤٣	٤٧ر٣	٢٥ ر٣	٤٦ر٩	٢٦ر١	١ر٨
اليابان					
١٩١٣	-ر٦٩	١٦ر٩	٥٦ر٣	٢٠ر٦	٢ر٧
١٩٢٥	٦٣ر٩	٢١ر٨	٥٨ر٩	٢٤ر٩	٢ر٤
الدانمرك					
١٨٩٧	٤٨ر١	١٧ر٣	٥٠ر١	١٩ر١	٢ر٦
١٩١٤	-ر٤٠	٣٠ر٤	-	-	-
١٩٢٥	٣٧ر٧	-ر٢٣	٤٦ر٩	-ر٢٦	١ر٨
هولندا					
١٨٩٩	٣٩ر١	١٤ر٣	-	-	-
١٩٢٠	٣٩ر٣	٢١ر٤	٣٩ر٦	١٩ر٩	١ر٨
هنجاريا - المجر					
١٩٢٦	٤٠ر٣	٣٤ر١	٥١ر٧	-ر٣١	١ر٨
كندا					
١٩٠١	٥١ر٥	١٧ر١	٤٢ر٩	٢١ر٤	-ر٢
١٩٢٤	-ر٤٣	٢٣ر٧	٣٧ر٥	٢٢ر٧	١ر٧
١٩٢٧	٣٨ ر٩	٢٣ر٧	-	-	-
جنوب أفريقيا					
١٩١٥-١٩١٦	٣٦ر٨	١٠ر٦	٣٣ر٨	١٢ر٦	-ر٢
١٩٢٥-١٩٢٦	-ر٣٠	١٣ر٦	٣٠ر٤	١٢ر٦	١ ر٨
١٩٢٦-١٩٢٧	٢٩ر٣	١٣ر٧	٣٠ر٨	١٢ر٧	١ر٨
استراليا					
١٩١٤	٤٥ر٧	١٩ر٩	٤٤ر١	٢٢ر١	١ر٩
١٩٢٤-١٩٢٥	٤٣ر٢	٢٢ر٩	٣٩ر٧	-ر٢٤	١ر٧
١٩٢٦-١٩٢٧	٤٣ر٤	٢٦ر٥	٣٩ر٥	٢٥ ر٢	١ر٦

(I) Hoffman op. et. P. 79

الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية فى المرحلة الثانية للتصنيع فى الدول الصناعية القديمة

كل الصناعات = ١٠٠ (١)

	العمالة الصناعية		الناتج الصافى فى الصناعات التحويلية		نسبة الناتج الصافى مابين
	صناعات السلع الاستهلاكية	صناعات رأسمالية	صناعات استهلاكية	صناعات رأسمالية	صناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الرأسمالية
المانيا					
١٨٨٢	٥٤ر—	١٨ر١	—	—	—
١٨٩٥	٤٦ر٨	١٩ر٥	٤٥ر٢	٢٠ر٦	٢ر٣ (٢ر٢)
فرنسا					
١٨٩٦	٤٩ر٩	١٨ر١	٤٣ر٨	١٩ر٧	٢ر٣ (٢ر٢)
سويسرا					
١٨٩٥	٥٨ر٣	١٧ر٦	٤٥ر١	١٩ر—	٢ر٤
١٩٠١	٥٣ر٧	١٩ر٧	—	—	—
الولايات المتحدة					
١٨٥٠	٥٥ر٤	١٥ر٨	٤٣ر٥	١٨ر٢	٢ر٤
١٨٧٠	٤٢ر٦	٢١ر٥	٣٨ر٦	٢٣ر٣	١ر٧
١٨٨٠	٤٦ر—	٢٢ر—	٤٣ر٨	٢٤ر٧	١ر٨
بلجيكا					
١٨٩٦	٤٤ر٧	٢٦ر١	٤٨ر٧	٢٩ر—	١ر٧
بريطانيا العظمى					
١٩٠١	٤٤ر٩	٢٣ر٨	٤١ر—	٢٤ر٩	١ر٧ (١ر٦)

(I) Hoffman Op. Cit. P. 83

وقد دخلت جميع الدول الصناعية القديمة (أى التى تصنعت قبل ١٨٦٠) المرحلة الثانية للتصنيع فى أواخر القرن التاسع عشر وذلك فيما خلا الولايات المتحدة التى دخلت هذه المرحلة فى الفترة ما بين ١٨٦٠-١٩٠٠ .

ويوضح الجدول المرفق أن نسبة الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية الى الناتج الصافى للصناعات الانتاجية كانت تتراوح ما بين ٢ر٤ - ١ر٧ .

وقد دخلت الولايات الى مرحلتها الثانية للتصنيع قبل الدول الصناعية القديمة فى أوروبا - ولا يرجع السبب فى ذلك قيام الصناعة فى الولايات المتحدة فى تاريخ مبكر - فعملية التصنيع بدأت مع بدأ أستغلال المناطق الكثيرة التى لم تكن قد استغلت بعد فى الدولة وسارت الحركتان فى نفس الاتجاه ، ومن ثم توافر لحركة التصنيع كميات كافية من الخامات والوقود والقوى ، كما توافر لها أسواق داخلية واسعة ، ولم تكن سوق الصناعات الرأسمالية قاصرا على الصناعات الاستهلاكية المؤسسة التى تنتج للسوق الداخلية ولكن نطاق تلك السوق اتسع ليشمل صناعة التعدين وصناعة النقل (السكك الحديدية) والزراعة (التى كان لها سوق خارجى وسوق داخلى) .

المرحلة الثالثة للتصنيع :

فى خلال الربع الاول للقرن العشرين دخلت فى المرحلة الثالثة للتصنيع دول مختلفة منها من بدأت مرحلة التصنيع الاولى قبل سنة ١٨٢٠ ، ومنها من بدأت مرحلة التصنيع بعد سنة ١٨٢٠ بل منها من بدأت مرحلة التصنيع الاولى بعد سنة ١٨٦٠ ، فلم يقتصر دخول المرحلة الثالثة فى الربع الاول للقرن العشرين على دول دون أخرى أو على الدول الصناعية القديمة على الاخص .

وفى هذه المرحلة الثالثة للتصنيع نجد ان الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية يكاد يتساوى مع الناتج الصافى فى الصناعات الرأسمالية ويتراوح اختلاف هذه النسب فيما بين ٥ر١ ، ٦ر٠

ويوضح الجدول المرفق نسب الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية فى اثنى عشر دولة .

ويمكننا أن نلاحظ أن بعض الدول التى بدأت مرحلتها الاولى فى التصنيع بعد سنة ١٨٩٠ أو حتى بعد الحرب العالمية الاولى وصلت الى المرحلة الثالثة للتصنيع فى الخمسينيات ، وينطبق هذا على كندا واستراليا وجنوب أفريقيا .

الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية فى المرحلة الثالثة للتصنيع ١٩٢١ـ١٩٥٢
كل الصناعات = ١٠٠ (١)

	العمالة الصناعية		الناتج الصافى فى الصناعات التحويلية		نسبة الناتج الصافى ما بين
	صناعات استهلاكية	صناعات رأسمالية	الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الرأسمالية	صناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الرأسمالية
بريطانيا ـ ١٩٢٤	٣٦ر٣	٢٩ر٢	٤٠ر٢	٢٧ر٦	١ر٥
١٩٣٥	ـ ر٤٠	٣٢ر٧	ـ ر٣٨	٣٥ر٨	١ر١
١٩٤٨	٣١ر٦	٥٤ر٧	٣٠ر٩	ـ ر٤٥	٧ر
فرنسا ـ ١٩٢١	٣٧ر٤	٢٤ر٩	٣٥ر١	٢٣ر٢	١ر٥
سويسرا ـ ١٩٢٣	٤٧ر٦	٢٦ر٤	ـ ر٣٨	٢٩ر٥	١ر٣
١٩٢٩	٤٢ر٣	٣٠ر٢	٣٤ر٢	٣٣ر٣	ـ ر١
١٩٤٥	ـ	ـ	ـ ر٣٤	٣٨ر٩	ـ
١٩٥٢	٣٥ر٦	٤١ر٣	ـ	ـ	ـ
دانمرك ـ ١٩٣٥	٣٣ر٨	١٥ر٥	ـ	ـ	ـ
١٩٥٢	٣٨ر٩	٢٣ر٣	٣٥ر٥	٢٥ر٤	١ر٤
بلجيكا ـ ١٩٢٦	٤١ر٥	٢٩ر٩	٣٧ر٣	٣٢ر٦	١ر١
١٩٣٧	٤١ر٥	٢٩ر٩	ـ	ـ	ـ
١٩٤٧	٣٤ر٧	٣٣ر٨	ـ	ـ	ـ
ايطاليا ـ ١٩٣٨	٤٩ر٦	ـ ر٣٠	٤٣ر٦	٣٧ر٩	١ر٢
١٩٥١	٤١ر٦	٣٢ر٨	٤٢ر٢	٣٦ر٧	١ر١
السويد ـ ١٩٢٦	٣٢ر٣	٣٠ر٤	ـ ر٣٤	ـ ر٣١	١ر١
١٩٥٠	٢٩ر٤	٤٥ر٤	٣٤ر٨	٤٠ر٧	٩ر
الولايات المتحدة					
١٩٢٥	٣٤ر٩	٣٩ر٢	٣١ر١	٤١ر٤	٨ر
١٩٢٧	٣٦ر١	٣٨ر٤	٣٢ر٤	٣٩ر٩	٨ر
١٩٣٩	٣٧ر٥	٣٥ر٦	٢٩ر٢	٤٠ر١	٧ر
١٩٤٧	٣١ر٣	٤٢ر٧	٣٠ر١	٤٣ر٣	٧ر
المانيا ـ ١٩٢٥	٣٨ر٩	٢٩ر٤	٣٦ر٥	٣٢ر٤	١ر١
١٩٣٦	٢٦ر٩	٢٩ر٨	٢٥ر١	ـ ر٣٤	٧ر
١٩٥١	٢٧ر٣	٤٠ر٦	٢٣ر١	٤١ر١	٦ر
كندا ـ ١٩٢٧	٣٨ر٩	٢٣ر٧	٣٥ر١	٢٦ر٤	١ر٣
١٩٥٠	٣٦ر٦	ـ ر٢٥	٣٠ر١	٢٦ر٨	١ر١
استراليا ـ ١٩٥٠ـ٥١	٣٧ر٥	٣٢ر٨	٣٤ر١	٢٩ر٩	١ر١
جنوب أفريقيا					
١٩٤٥ـ٤٦	٣٤ر٦	٣٢ر٣	٣٦ر٦	٣٢ر٢	١ر١

(I) Hoffman. Op. Cit. P.89

وقد وصلت بعض الدول الى المرحلة الثالثة للتصنيع قبل الحرب العالمية الاولى - وذلك مثل بريطانيا وسويسرا والمانيا . وقد وصلت السويد المرحلة الثالثة للتصنيع حوالى ١٩٠٠ . أما الولايات المتحدة فقد دخلت تلك المرحلة حوالى ١٨٩٠ وكانت أولى الدول فى دخول تلك المرحلة ومن ضمن الاسباب التى يمكن ان يعزى اليها ذلك هو الطلب المنتظم المتزايد على منتجات الصناعات الرأسمالية فى الصناعة والتعدين والزراعة والنقل - وكل هذه الظروف أدت الى النمو المستمر فى الصناعة الامريكية فى الفترة ما بين ١٨٩٠ - ١٩١٤ - حتى أنه عشية أندلاع الحرب العالمية الاولى كان الناتج الصافى للصناعات الرأسمالية الامريكية أكبر من الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية .

وقد كانت السويد هى أولى الدول الاوروبية التى وصلت الى حالة التعادل ما بين الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية وقد تقدمت فيها الصناعات الرأسمالية ، نظرا لتوافر المواد الاولية مثل الحديد وكذلك لتوافر قوة عمالية مدربة . كما أن منتجات الصناعات الرأسمالية استطاعت أن تجد لها سوقا متسعا فى الخارج - وهذا يفسر التوسع المبكر فى الصناعات الرأسمالية السويدية ، فى حين أن السويد دخلت مرحلتها الاولى للتصنيع فى نفس الوقت الذى دخلت فيه كل من فرنسا وبلجيكا .

ويمكن أيضا مقارنة ما حصل فى السويد بما حدث فى بريطانيا وسويسرا ففى أوائل عهد التصنيع ، كان للطلب الخارجى أثره فى توسع الصناعات الاستهلاكية الهامة فى كل من بريطانيا وسويسرا ، فى حين حدث العكس فى السويد اذ أن الطلب الخارجى كان هو العامل المؤثر فى نمو الصناعات الرأسمالية فى السويد .

ونستخلص مما تقدم :

١- أن الانتقال من المرحلة الثانية الى الثالثة - أخذ وقتا قصيرا فى أغلب الدول .

٢- أن الانتقال من المرحلة الاولى الى الثانية أخذ وقتا أطول وقد اختلفت هذه الفترة من دولة الى اخرى ، تبعا لظروف كل دولة ، فقد استمرت مثلا المرحلة الاولى فى انجلترا مدة طويلة ناهزت مائة عام ، نظرا لظروف الطلب الخارجى ، على المنسوجات القطنية ، وكذلك ظلت سويسرا فى المرحلة الاولى لمدة طويلة ، نتيجة للطلب الخارجى على

المنسوجات القطنية من ناحية ، ولان أنتاج السلع الرأسمالية فى سويسرا كان يتطلب توافر الخبرة الفنية ورؤوس الاموال ، فلما تسنى لها الحصول على هذين العاملين تمكنت سويسرا من الانتقال الى المرحلة الثانية .

٣- أن نمو الصناعات الاستهلاكية ضرورة لقيام الصناعات الرأسمالية ، فأتساع السوق الداخلية كنتيجة لنمو الصناعات الاستهلاكية عامل حيوى يساعد على نمو الصناعات الرأسمالية .

٤- أن النمو الصناعى فى مراحل التنمية الصناعية ، لم يكن متكافئا فى الصناعات المختلفة ، فلم يكن النمو بنفس النسبة فى هذه الصناعات ، بل كانت هناك صناعات مسيطرة . ففى بعض الدول سيطرت صناعة النسيج فى المرحلة الاولى والثانية وفى دول أخرى سيطرت صناعة الاغذية والمشروبات فى كل من المرحلة الاولى والثانية .

وفى بعض الدول سيطرت صناعة الحديد والصلب فى المرحلة الثانية ، وفى دول أخرى سيطرت صناعة الكيماويات فى المرحلة الثانية .

٥- ظروف التصنيع فى الجمهورية العربية المتحدة :

يجدر بنا قبل أن نقرر مدى الاسراع فى تنمية الصناعات الرأسمالية ، للوصول بها الى حالة التوازن مع الصناعات الاستهلاكية أن ننظر الى الظروف المحلية والخارجية المرتبطة بالتصنيع فى الجمهورية العربية المتحدة ، ومن ذلك الاعتبارات الخاصة بالسوق الداخلية والسوق الخارجية والى مدى توافر العمال المدربين ورؤوس الاموال .

ونستطيع أن نحكم على مدى النمو فى السوق الداخلية ، من الارقام المتاحة لنا عن الانتاج فى ميادين النشاط المختلفة ، وعن الدخل المتولد فى هذه القطاعات المختلفة ، وعن أرقام العمالة والاجور فى الصناعة ، ونلاحظ فى هذا ما يلى :

١) تضاعف الدخل الاهلى فى العشر سنوات الماضية

فتقدر مصلحة الاحصاء أن الدخل الاهلى كان ٨٠٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٣/٥٢ وأن هذا الدخل قد وصل الى ١٣٦٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٦١/٦٠ وقد قدرت مصلحة الاحصاء أن الدخل الاهلى سيكون ١٦٣٤ فى ١٩٦٣/٦٢ (١)

(١) مصلحة الاحصاء : Ten Years of Revolution Table 9

٢) أظهرت الارقام القياسية للانتاج زيادة كبيرة فى العشر سنوات الماضية ، خاصة فى ميدان الصناعة التحويلية ، اذ كان الرقم القياسى ١٠٠ فى سنة ١٩٥٢ فأصبح فى سنة ١٩٦١=٤٠٢ (١) وليس معنى ذلك زيادة الناتج الصناعى أربع أمثال ما كان عليه سنة ١٩٥٢ ، حيث أذا نظرنا الى القيمة المضافة ، وجدنا أن جملة القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية فى سنة ١٩٥٢ (بما فى ذلك أرقام حلج وكبس القطن التى لم تكن مدرجة حينئذ ضمن الصناعات التحويلية = ٧٤٫٥١٣٫٠٠٠ جنيه فى حين بلغت هذه القيمة فى سنة ٦١ حسب تقديرات مصلحة الاحصاء ١٦٦٫٥٢٥٫٠٠٠ من الجنيهات أى أن الانتاج الصناعى زاد قليلا عن ضعف ما كان عليه سنة ١٩٥٢ ، اذ أصبح ٢٫٢ مما كان عليه فى سنة ٥٢ ، على أنه لا بد من اخذ التغيرات التى حدثت فى أسعار المنتجات الصناعية فى الحسبان فيما بين التاريخين المذكورين ليكون لدينا صورة حقيقية عن الزيادة التى تمت فى الانتاج الصناعى .

الارقام القياسية للانتاج الصناعى (بالنسبة للمؤسسات الصناعية التى توظف عشر عمال فاكثر)

السنوات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الغاز والكهرباء	رقم قياسى عام
١٩٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٤	١٥٢	١٧٩	١٢٦	١٧٨
١٩٥٦	١١٤	١٧٦	١٥٦	١٧٤
١٩٥٧	١٥٠	٢٠٠	١٧٢	١٩٨
١٩٥٨	١٧٢	٢٣٣	١٩٢	٢٣٠
١٩٥٩	٢٠٦	٢٨١	٢١٤	٢٧٧
١٩٦٠	١٩٧	٣٣٢	٢٦٦	٣٢٥
١٩٦١	٢١٧	٤٠٢	٣٧٩	٣٨٣

(١) مصلحة الاحصاء

Ten Years of Revolution Table 35

٣) زاد عدد العمال المشتغلين فى المنشآت التى يعمل بها عشرة عمال فاكثر فكان هناك ١٥٦ر٢٧٣ عاملا مشتغلا فى سنة ١٩٥٢ فأصبح العدد ٦٢٨ر٣٥٩ عاملا فى سنة ١٩٦١ أى بزيادة قدرها ٤٧٢ر٨٦ عاملا .

وقد كانت أكبر زيادة فى عدد العمال منذ سنة ١٩٥٧ اذ بلغت هذه الزيادة ٥٥٨ر٨١ عاملا ، أما أجور العمال ومرتباتهم فقد ارتفعت من ٠٠٠ر٨٦٤ر٣١ج الى ٠٠٠ر٦٦٢ر٥٣ جنيه أى بزيادة قدرها ٢٢ مليون جنيه تقريبا فى تلك الفترة ومعنى ذلك أن عدد العمال زاد فى تلك الفترة بمقدار ٦ر٣١ ٪ فى حين زادت الاجور والمرتبات بمقدار ٤ر٦٨ ٪ فهناك زيادة واضحة فى عدد العمال الموظفين زيادة محسوسة فى الاجور والمرتبات . (أنظر الجداول المرفقة) .

عدد المشتغلين ومرتباتهم وأجورهم بالمنشآت الصناعية

فى السنوات ١٩٥٢ / ١٩٦١

السنة	عدد المشتغلين	الاجور والمرتبات بالالف جنيه: المرتبات والاجور	عدد المشتغلين وما دفع لهم من مرتبات وأجور بالمنشآت الصناعية التى يعمل بها عشرة فأكثر: عدد المشتغلين	عدد المشتغلين وما دفع لهم من مرتبات وأجور بالمنشآت الصناعية التى يعمل بها ٥٠ فاكثر: المرتبات والاجور
١٩٥٢	١٥٦ر٢٧٣	٣١ر٨٦٤	٢١٩ر٧٢٢	٢٧ر١٧٩
١٩٥٤	٨٥٢ر٢٧٥	٣٥ر٨٤٧	٢١٥ر٥٨٩	٣٠ر٢٧٦
١٩٥٧	٠٧٠ر٢٧٨	٤٠ر٠٨٤	٢١٨ر١٢٨	٣٤ر٦٥٨
١٩٥٩	٤٣٤ر٢٩٣	٤٢ر٣٥٣	٢٤١ر١٩٨	٣٧ر٣٢٥
١٩٦٠	٩٣٥ر٣٢٦	٤٧ر٤٥٣	٢٦٨ر٩٠٦	٤٢ر١١١
١٩٦١	٦٢٨ر٣٥٩	٥٣ر٦٦٢	٢٩٦ر٥٧٥	٤٧ر٧٧٥

المصدر : مصلحة الاحصاء والتعداد

٤) رؤوس الاموال المستثمرة والدخل المتولد :

تضم بيانات مصلحة الاحصاء ، الدخل المتولد من الصناعة الى الدخل المتولد

من الكهرباء وتضعهما في مجموعة واحدة .

ولما كانت الكهرباء هي القوة الاساسية المستخدمة في الصناعة فأن النمو الصناعي يقترن دائما بالتوسع في الطاقة الكهربائية ، ومن ثم فلا يؤثر في نتائجنا أن تضم الكهرباء مع مجموعة الصناعات التحويلية ، خاصة ونحن في مجال البحث عن النمو الصناعي بصفة عامة .

والمطلع على البيانات التي تعطيها مصلحة الاحصاء يجد أن الدخل المتولد من الصناعة والكهرباء قد أرتفع من ١٢٧ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ الى ٣٦٧ مليون جنيه في ٦٣/٦٢ وذلك كما هو واضح في الجدول المرفق .

وقد بلغت الاموال المستثمرة في الصناعة والكهرباء في الفترة من سنة ٥٢/١٩٥٣ الى ١٩٦٣/٦٢ ٦٩٤ مليون جنيه كما هو واضح في جدول الاستثمار المرافق .

ولا شك أن الارقام التي اعطتها مصلحة الاحصاء عن الاموال المستثمرة غير كاملة ، فهي لا تعبر الا عن رؤوس الاموال المدفوعة في المشروعات المنشأة أو في التوسعات التي تمت في المشروعات القائمة ، ومن ثم فهي لا تأخذ في حسبانها الكثير من الاموال التي تقترضها المشروعات وتستخدمها في أعمالها الانتاجية ، كذلك لا تعبر عن الاموال المحتجزة من أرباح المشروعات كأحتياطي ، وتستخدم في نفس الوقت في أعمال المشروع الجارية وتوسيعاته الرأسمالية .

واذا اعتبرنا أن القروض والاموال الاحتياطية المستثمرة تمثل ٣٠ ٪ من رأس المال المدفوع[1] ، وهي نسبة ليست عالية فيمكننا في هذه الحالة أعتبار أن ما تم استثماره من أموال في الصناعة في الفترة من سنة ٥٣/٥٢ الى سنة ٦٣/٦٢

= ٦٩٤ + (٦٩٤ × ٣٠ ٪)

= ٦٩٤ + ٢٠٨

= ٩٠٢ مليون جنيه

---

(١) لو اعتمدنا على البيانات التي جمعتها ادارة التعبئة عن الصناعات المختلفة في الجمهورية العربية لكانت النسبة ٣٥ ٪ أو تزيد .

الدخل المتولد فى الانشطة الاقتصادية فى السنـــــوات من ٥٢ / ١٩٥٣ الى ٦٢ /١٩٦٣ بملايين الجنيهـــات

السنـــة	الزراعة	الصناعة والكهرباء	الانشاء	النقل	الاسكان	التجارة والتمويل	خدمات اخرى	اجمالى الدخل
١٩٥٣/٥	٢٥٢	١٢٧	٢٥	٥٤	٥٩	٧٢	٢١٧	٨٠٦
١٩٥٤/٥	٢٦٢	١٤٠	٢٧	٥٥	٥٦	٧٥	٢٣٢	٨٤٧
١٩٥٥/٥	٣٠١	١٥٥	٢٦	٥٨	٦٢	٨٣	٢٣٥	٩٢٠
١٩٥٦/٥	٣١٢	١٧٠	٢٧	٦٢	٦٥	٩٢	٢٣٧	٩٦٥
١٩٥٧/٥	٣٧٤	١٩٢	٣٢	٥٨	٦٧	١٠١	٢٤٣	١٠٦٧
١٩٥٨/٥	٣٨١	٢١٨	٣٨	٦٥	٦٨	١٠٩	٢٤٧	١١٢٦
١٩٥٩/٥	٣٦٤	٢٤٠	٤٣	٧٢	٧٠	١١٦	٢٥٢	١١٥٧
١٩٦٠/٥	٤٠٥	٢٦٩	٤٧	٩٢	٧٣	١٣١	٢٧٢	١٢٨٩
١٩٦١/٦	٤٠٣	٢٩٧	٤٤	١٠٢	٧٤	١٤٧	٢٩٧	١٣٦٤
١٩٦٢/٦	٤٤١	٣٤٤	٩٩	١١٤	٧٨	١٥٥	٣٢٥	١٥٥٦
١٩٦٣/٦	٤٦٩	٣٦٧	٩١	١٢٤	٧٨	١٧٧	٣١٩	تقديرى ١٦٣٤ تقديرى

الاستثمار فى كل من الصناعة والكهرباء والزراعة بملايين الجنيهات

	الصناعة	الكهربـاء	الصناعة والكهرباء	الزراعـــة اصلاح أراضى	مشروعات رى وصرف	اجمالى بـدون سد عالـى
١٩٥٣/٥	٢٩ر٥	٥ر٨	٣٥ر٣	٦ر٩	٦ر٨	١٣ر٧
١٩٥٤/٥	٢٧ر٢	١١ر٣	٣٨ر٥	٥ر٥	٩ر٣	١٤ر٨
١٩٥٥/٥	٣٣ر٦	٧ر٣	٤٠ر٩	ـ ر٦	٩ر٣	١٥ر٣
١٩٥٦/٥	٤٩ر٢	٩ر٥	٥٨ر٧	٨ر٧	٩ر٣	١٨ر٠
١٩٥٧/٥	٣١ر١	٩ر٣	٤٠ر٤	١٢ر٥	٧ر١	١٩ر٦
١٩٥٨/٥	٣٥ر٦	٧ر٧	٤٣ر٣	١٤ر٥	٦ر٧	٢١ر٢
١٩٥٩/٥	٤٧ر٨	٦ر٧	٥٤ر٥	١٦ر٣	٨ر٥	٢٤ر٨
١٩٦٠/٥	٤٩ر٣	٦ر٢	٥٥ر٥	١٦ر٧	٨ر٦	٢٥ر٣
١٩٦١/٦	٦٧ر ـ	٥ر٥	٧٢ر٥	٢٠ر٧	١٢ر٢	٣٢ر٩
١٩٦٢/٦	٩٩ر٩	١٣ر٩	١١٣ر٨	٣١ر٨	٢٢ر٣	٥٤ر١
١٩٦٣/٦	١١٣ر٩	٢٦ر٧	١٤٠ر٦	٢٧ر١	٣٧ر٦	٦٤ر٧
			٦٩٤ر٠			٣٠٤ر٤

١٩٥٣/٥٢	١ر٣٧
١٩٥٤/٥٣	١ر٣٨
١٩٥٥/٥٤	٣ر٤٠
١٩٥٦/٥٥	٤ر٤١
١٩٥٧/٥٦	٦ر٤٤
١٩٥٨/٥٧	٢ر٤٦
١٩٥٩/٥٨	٣ر٤٦
١٩٦٠/٥٩	٢ر٥٠
١٩٦١/٦٠	ـ ر٥٢
١٩٦٢/٦١	٨ر٥٧
١٩٦٣/٦٢	٣ر٥٩

اما مجموع الاموال المستثمرة في الصناعة ، فهذا يمكن الوصول اليه بمعرفة ما كان مستثمرا في سنة ١٩٥٢ ، ونضيف اليه المبالغ المشار اليها اعلاه التي تم استثمارها من سنة ١٩٥٢ حتى وقتنا الحاضر .

ومن حيث المبالغ التي كانت مستثمرة في سنة ١٩٥٢ ، فقد قدرت مصلحة الاحصاء أن الاموال المخصصة للصناعة بلغت في ١٩٥٠ مبلغ ١٠٥ مليون جنيه ، كما قدرت ادارة المعونة الفنية التابعة للولايات المتحدة (النقطة الرابعة) رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة في ١٩٥٣ بمبلغ لا يتجاوز مائة مليون جنيه .

وفي اعتقادي أن كل من تقدير ادارة النقطة الرابعة ومصلحة الإحصاء تقدير غير سليم فهو يقل كثيرا عن الحقيقة ، فأحصاء الانتاج الصناعي أعتمد في تقديره لرؤوس الاموال الموظفة في الصناعة على رأس المال المدفوع فقط ، اما التقدير الذي قامت به ادارة المعونة الفنية فقد أعتمد بدوره على تقدير رأس مال الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق الاوراق المالية للقاهرة على أساس أسعار أسهم تلك الشركات في أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وعلى تقدير جزافي لرأس مال الشركات المساهمة الصناعية غير المدرجة بسوق الاوراق المالية ، وأغفلت هذه الادارة تقدير

رؤوس الاموال الموظفة فى المشروعات الصناعية التابعة للافراد أو الشركات غير المساهمة .

وفى أعتقادى أن المبالغ المستثمرة فى الصناعة والكهرباء فى سنة ١٩٥٢ كانت نحو ثلاثمائة مليون جنيه . (١)

ونلاحظ من تقديرات مصلحة الاحصاء أن الدخل المتولد من الصناعة والكهرباء كان كالاتى :

١٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٣/٥٢

٣٧٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٣/٦٢

أى أن الزيادة فى الدخل التى نتجت عن استثمار ٩٠٣ مليون جنيه منذ سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦٣/٦٢ كانت ٢٤٩ مليون جنيه أى أن استثمار ٣٠٠ مليون جنيه فى الصناعة فى سنة ١٩٥٢ أدى الى دخل مقداره ١٢٧ مليون جنيه ، وأستثمار مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه فى ١٩٦٣/٦٢ أدى الى دخل مقداره ٢٤٩ مليون جنيه .

واذا كانت نسبة الدخل المتولد الى رأس المال أقل قليلا فى ١٩٦٣/٦٢ عن ذى قبل فربما كان هذا نتيجة للعوامل التالية :

(أ) ان نطاق تحديد اسعار السلع المنتجة وتخفيض أرباح المنتجين بالتبعية ، قد اتسع فى السنوات الاخيرة .

(ب) ان جزءا محسوسا من رأس المال المستثمر بعد ١٩٥٢ انفق فى الصناعات الرأسمالية ومن المعلوم أن عائد رأس المال فى الصناعات الرأسمالية أقل منه فى الصناعات الاستهلاكية .

(ج) أن بعض الطاقات الانتاجية لم تستغل بعد الاستغلال الامثل لحداثة عهد انشاء بعض المصانع ، بل وبعضها لم يظهر لبعض الاستثمارات أى دخل نتيجة لانها لم تدخل الى ميدان الانتاج الفعلى ولانها فى دور الانشاء . على أنه من الغريب أن تظهر لنا أرقام الاستثمار فى الزراعة والدخل المتولد منها النتائج التالية حسب تقديرات مصلحة الاحصاء :

كان الدخل المتولد من الزراعة

---

(١) انظر كتابنا " هيكل الصناعة التحويلية " ص ١٢٦ وما بعدها من مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية جامعة الدول العربية .

فى ١٩٥٣/٥٢ = ٢٥٢ مليون جنيه

فأصبح فى ٦٣/٦٢ = ٤٦٩ مليون جنيه

أى أن الزيادة فى الدخل فى هذه الفترة = ٢١٧ مليون جنيه فى حين تقدر المصلحة أن ما تم استثماره من أموال فى الزراعة فى الفترة المذكورة بلغ نحو ٣٠٤ مليون جنيه .

وحتى اذا أضفنا الى هذا الرقم نحو ١٠٠ مليون جنيه لتمثل التوسع فى الائتمان الزراعى فى تلك الفترة فأنه يتضح لنا جليا من هذه الأرقام أن نسبة الدخل المتولد الى رأس المال المستثمر فى الزراعة كانت نسبة عالية جدا ولكن قبل أعتماد هذه النتيجة ، يجب التأكد من طريقة احتساب الدخل الزراعى .

وتوضح بيانات مصلحة الأحصاء أن المساحة المنزرعة زادت من ٥٫٦٧٢٫٠٠٠ فدان فى ٥٢/٥١ الى ٥٫٩٥٠٫٠٠٠ فدان سنة ٦٢/٦١ أى بزيادة قدرها ٢٧٨٫٠٠٠ فدان فى حين زادت المساحة المحصولية من ٩٫٢٩٩٫٠٠٠ فدان الى ١٠٫٣٠٠٫٠٠٠ فدان أى بزيادة قدرها ١٫٠٠١٫٠٠٠ فدان وهذا يوضح ارتفاع معدل استغلال الارض بدرجة كبيرة .

وثمة ظاهرة أخرى تستلفت النظر ، وهى زيادة رأس المال الموظف عن كل عامل مشتغل فى الصناعة .

ففى سنة ١٩٥٢ كان رأس المال المستثمر فى الصناعة = ٣٠٠ مليون جنيه وكان عدد العمال الموظفين = ٣٠٠٫٠٠٠ عامل تقريبا أى أن رأس المال المستثمر عن كل عامل موظف كان يساوى ١٠٠٠ جنيه وقد كان نتيجة لزيادة استثمار رؤوس الاموال فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ بمقدار ٩٠٠ مليون جنيه زيادة العمال الموظفين فى الصناعة بنحو ٨٦٫٤٧٢ عاملا أى أن توظيف هذا العدد من العمال أقتضى استثمار ١٠٫٠٠٠ جنيه عن كل عامل .

ومن ذلك نجد أن الاتجاه نحو الصناعات الرأسمالية ، كان من نتائجه زيادة رأس المال الموظف عن كل عامل .

ويتضح ذلك بجلاء عند تحليل ميزانيات الشركات القائمة فى الصناعات الرأسمالية ، فميزانية

شركة كيما فى ١٩٦٢/٦/٣٠ توضح أن المبلغ المستثمر فى الشركة نحو ٢٥ مليون جنيه ، وأن عدد العاملين بالشركة فى ١٩٦٢/٦/٣٠ كان ٢١١٣ فردا (موظفين وعمال)

أى أن المبلغ المستثمر عن كل فرد فى هذه الشركة نحو ١٢٠٠٠ جنيه .

٥ — الخبرة الفنية :

ليس هناك من شك أن هناك نقصا فى طبقة العمال وانه ينقصنا العمال المهرة وعلى الأخص فى الصناعات الثقيلة ، وقد قامت وزارة التعليم العالى بانشاء مراكز التدريب المهنى .

ولكن مازالت هذه المراكز فى بداية طريقها تتلمس السبيل القديم وهناك كما يذكر المسئولون عن هذه المراكز عيوبا لا تزال تعوق سياسة التدريب المهنى . من هذه العيوب .

١ — أنه لا يوجد تخطيط مدروس للتدريب المهنى ولا يوجد ارتباط بين مراكز التدريب المهنى واحتياجات ميادين الأعمال من ناحية العدد والنوع والمستوى .

٢ — أنه لا يوجد مدربون بالقدر الكافى للقيام بعمليات التدريب .

٣ — انه لا توجد صلة كاملة بين الجهات التى ستنتفع بهذا التدريب والجهات التى تنوم به .

وتلقى الدراسة التى قامت بها اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ضوءا على شئون التدريب المهنى فى المرحلة الثانوية من التعليم اذ تقول (١)

" ان التعليم المهنى فى بلادنا لا تزيد نسبته على ٣٢٪ من اجمالى طلبة هذه المرحلة فى الوقت الذى تبلغ فيه نسبتها ٣ر٩٣٪ فى جمهورية أمانيا الاتحادية ٦ر٦٨٪ فى جمهورية سويسرا .

وبهذا يتضح مدى تخلفنا فى تدريب الطبقة التى تشكل حوالى ٧٥٪ من احتياجات جمهوريتنا من الأفراد . هذا من الناحية العددية ، أما من ناحية ملاءمة الخريجين من حيث التخصص والمستوى لطبائع الأعمال المفروض اشتغالهم بها ، فقد أدى أغفالنا لتنسيق الجهود بين التدريب والتعليم من ناحية والجهات المستفيدة من ناحية أخرى الى ابتعاد غالبية الخريجين عن حدود المواصفات المطلوبة للوظائف والأعمال .

كيف تسير نظم التدريب فى التعليم الفنى ؟

أن دراسة اللجنة الوزارية تشير الى أن نظام التدريب فى التعليم الثانوى الصناعى والتجارى والزراعى تميل الى الشمول فى الوقت الذى يجب أن تتجه فيه الى التخصص .

---

(١) جريدة الأهرام فى ١٩٦٣/٢/٨

فمثلا التعليم الثانوى التجارى عندنا يتركز فى تخصص واحد مما يدفع جهات أخرى متعددة الى التدريب فى تخصصات اضافية ، بينما تبلغ تخصصاته فى المانيا الاتحادية ٣٥ تخصصا .

كيف تسير نظم التدريب فى التعليم المهنى ؟

ان هناك ٣٨ تخصصا تعنى بها وزارة التعليم العالى ، واذا اضفنا اليها التخصصات التى ترعى تدريبها وزارة الصناعة لاصبحت ١٠١ مهنه فى الوقت الذى تبلغ فيه التخصصات المهنية فى المانيا ٥٩٤ تخصصا والواجب أن تنهض المؤسسات كل فيما يخصه بالاشراف على برامج التدريب اللازمة لعمال الشركات التابعة لها ، والعمل على تيسير وجود المدربين المعلمين اللازمين لتدريب العمال الفنيين ، فالعامل المدرب وعلى الأخص فى الصناعات الرأسمالية هو عماد هذه الصناعات بالرغم من التقدم الفنى الذى حدث فى فن الانتاج ، وفيما يلى بيان بنسب العمال المهرة ونصف المهرة والعمال العاديين المستخدمين فى الصناعات الهندسية الثقيلة بين ١٩١٤ ، ١٩٥٠ فى المانيا ، وقد أخذت هذه الاحصاءات فى أول يوليو من كل عام .

السنة	العمال المهرة	العمال نصف المهرة	العمال العاديون	عمال آخرين يعملون الصبيان والمتدربين	المجموع
١٩١٤	٥٠ر٩	٢٠ر٢	١٤ر٧	١٤ر٢	١٠٠
١٩٢٠	٤٤ر٣	١٨ر٧	١٦ر٥	٢٠ر٥	١٠٠
١٩٢٥	٤٩ر٤	١٩ر١	١٢ر٧	١٨ر٨	١٠٠
١٩٢٩	٥٢ر٣	١٩ر١	١٠ر٥	١٨ر١	١٠٠
١٩٥٠	٥٢ر٦	١٩ر٨	١٤ر٢	١٣ر٤	١٠٠

وهكذا نلاحظ أن نمونا الصناعى وعلى الأخص فى ميدان الصناعات الرأسمالية يتطلب توفر خبرة فنية كبيرة . ومن ثم كان من الضرورى بذل اكبر عناية بمجال التدريب المهنى ، وافساح المجال أمام العمال المدربين وتمكينهم من الوصول الى مراكز محترمة فى المصانع ، فضلا عن تشجيعهم بالاجور المغرية . وفى هذا ، فانى أقر التوصية التى خرجت بها اللجنة الوزارية لشئون التخ

اذ تقول " ليس من الضرورى أن يتقاضى الملاحظ أجرا يقل عن أجر المهندس متى أثبت كفاءته بل انه لامانع من أن يزيد أجره عن أجر المهندس تشجيعا للافراد على الاقبال على هذا النوع من العمل وعلى استقرارهم فيه ومنعا من استمرار الاعتقاد الخاطىء عند الأفراد بأن التعليم الجامعى أو العالى هو الغاية الوحيدة التى يجب أن يسعى اليها كل فرد (١) .

٦ — الاسواق الخارجية :

ان التصنيع يجب أن تقابله فرص اوسع للتصدير ، ولذا يحسن بنا أن ننظر الى تطور الصادرات المصرية ، ومدى نموها فى السنوات الأخيرة . ولعلنا نستطيع ان ننظر الى ذلك التطور من خلال الأرقام التى تظهرها الجداول التالية (٢) .

---

(١) الأهرام ١٩٦٣/٢/٨

(٢) الأرقام معطاه فى نشره البنك الأهلى " تطور اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة فى العقد السادس من القرن العشرين " ١٩٦٣ " ص ٣٣ — وذلك الى ٥٩ اكملنا سنتى ١٩٦٠ على نفس النسق وذلك فى بيانات واوقام البنك المركزى المصرى .

السنة	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١
أجمالى الصادرات بملايين الجنيهات	١٧٥٫٤	ـ٢٠٣٫	١٤٥٫١	١٣٧٫٤	١٣٨٫٣	١٣٨٫٤	١٤٢٫٣	١٧١٫٦	١٦٣٫٨	١٥٤٫٣	١٩٧٫٨	١٦٨٫٩
قيمة الصادرات من السلع النصف مصنوعة وتامة الصنع	ـ١٩٫	٣٢٫١	١١٫٨	١١٫٧	١٦٫٦	١٩٫٨	ـ٣١٫	٣٤٫٨	٣٧٫٩	٢٥٫٧	٢٣٫٤	٢٢٫٢

والصورة كما بينها الجدول ترينا حالة تقدم مضطرد فى أرقام الصادرات من السلع النصف مصنوعة وتامة الصنع وذلك من سنة ٥٤ الى سنة ٥٨ ، وتأخذ أرقام الصادرات من تلك السلع فى التناقص فيما بعد ذلك من السنوات تناقصا محسوسا .

وقد كان واجبا ان تزداد ارقام الصادرات زيادة كبيرة حتى يمكن ان ننهض بالمسئوليات المفروضة علينا نتيجة لقيامنا ببرنامج كبير للتصنيع .

فزيادة الصادرات تمكننا من زيادة قدرتنا على استيراد المواد الأولية والسلع الانتاجية اللازمة للقيام باعباء هذا البرنامج وحقيقة انه فى ظروفنا كدولة نامية فانة لا يمكننا ان نعتمد اعتمادا كاملا على التصدير نقوم باستيراد السلع الانتاجية والخامات اللازمة لبرنامج كبير للتصنيع مثل البرنامج الذى اقدمنا عليه ، ولكن يجب على أقل تقدير ان تنمو صادراتنا بالدرجة التى تمكننا من سداد فوائد وأقساط القروض الخارجية التى لابد من الاستعانة بها لتوفية مطالب برامج التصنيع .

لقد افترضنا كما سبق أن بينا لتمويل البرنامج الأول ما يقرب من مائة وخمسين مليونا من الجنيهات استخدمت كلها .

وبافتراض اننا ندفع سعر فائدة فى المتوسط = ٣٪ (١) (وهذا السعر المفترض قد يقل عن الحقيقة) فان معنى ذلك أنه يجب دفع فوائد سنوية فى المتوسط = ٤½ مليون جنيه تقريبا وبافتراض ان هذا القرض يسدد على اثنى عشر سنة .

فكأنه يجب دفع قسط استهلاك سنوى مقداره ١٢½ مليون جنيه تقريبا

أى انه يجب ان تزيد الصادرات بمقدار خمسة عشر مليون جنيه من تاريخ استخدامنا لهذا القرض حتى يمكن دفع فوائده وقسط استهلاكه . وهكذا الشأن ايضا بالنسبة للقروض الأخرى التى عقدت لتمويل البرنامج الثانى والتى تستدعى برامج التصنيع المقبله الى عقدها فى الخارج .

---

(١) اخذنا فى الاعتبار أن بعض القروض ، مموله من روسيا — بسعر ٢¾ ، ولمدة ١٢ سنة — وقد بينا فى صفحة ٨ مصادر التمويل الأجنبى للبرنامج الأول ، وبعض هذه المصادر المانيه وبابانيه ، وقد كان سعر الفائدة بالنسبة لقروضها ٨٪ وهناك جزء صغير من القروض ممول من أموال المعونة الامريكية ، ومع مراعاة كل هذا فان تقديرنا لسعر الفائدة المتوسط بـ ٣٪ هو تقدير لا يزيد عن الحقيقة وانما يقل عنها .

ومن ثم فان أرقام الصادرات منذ سنة ٥٧ لم تتجاوب مع حركة التصنيع القائمة ، وقد يقال بان الزيادة فى انتاجنا الصناعى أدت الى استغناء السوق الداخلية عن استيراد كثير من السلع التامة الصنع والنصف مصنوعة التى كانت تستورد من الخارج .

ولننظر الى الجدول التالى الذى يبين لنا الواردات وأهم أقسامها فى السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦١ — والارقام بملايين الجنيهات ومستقاه من دليل التجارة الخارجية (وزارة الاقتصاد) يوليو سنة ١٩٦٢ .

واردات مصر مبوبه على حسب أنواع هذه الواردات

أهم الواردات والأقسام	١٩٥٢	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
جملة قيمة الواردات	٢٢٦ر٩	٢٢٢ر٢	٢٣٢ر٥	٢٤٣ر٨
قيمة الأقسام الانتاجية (جملة) وأهمها :	١٠٥ر٠	١٣٦ر٤	١٥١ر٧	١٦٣ر٢
١ ــ حاصلات معدنية (فيما عدا الكيروسين)	١١ر٥	١٨ر٨	٢٠ر٦	٢٢ر٨
٢ ــ منتجات كيماوية واصباغ واسمدة (ماعدا الأدوية)	٢١ر٥	٢١ر٨	٢٢ر٨	١٦ر٤
٣ ــ أخشاب وفلين ومصنوعاتها .	٧ر٨	٧ر٤	٨ر٥	١٠ر٧
٤ ــ معادن عادية ومصنوعاتها .	١٥ر٧	١٨ر٢	٢٢ر٥	٢٣ر٤
٥ ــ آلات وأجهزة وأدوات كهربائية (ماعدا السلع الاستهلاكية)	٢٢ر٨	٣٩ر٨	٤١ر٧	٤١ر٨
٦ ــ وسائل النقل (ماعدا سيارات الركوب)	٨ر٠	١١ر١	١١ر٣	١٦ر٤
٧ ــ خامات ومواد تعبئه	١٢ر٩	١٥ر٩	٢٠ر٩	٢٢ر٢
قيمة السلع التموينية والغذائية (جملة)	٧٣ر٤	٥٦ر٠	٥١ر٥	٥٤ر٩
وأهمها :				
١ ــ قمح	٣٢ر٦	١٦ر٩	١٣ر٥	١٤ر٦
٢ ــ دقيق قمح	٧ر٢	١٠ر٦	١١ر٣	١٠ر٦
٣ ــ شاى وتقليد الشاى	٦ر٥	٦ر٧	٧ر٧	٨ر٤
٤ ــ كيروسين	٦ر٧	٤ر٥	ــر٥	٣ر٦
٥ ــ خضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية	١ر٣	٨ر	ــر١	١ر٣
٦ ــ فاكهة	٣ر٦	ــر٢	١ر٦	١ر٥
قيمة الأصناف الأخرى (جملة)	٥٠ر٠	٣٠ر٣	٢٩ر٥	ــر٣٠
وأهمها :				
١ ــ منسوجات صوفية	٣ر٦	٢ر	٣ر	١ر
٢ ــ منسوجات قطنية	٢ر٢	١ر	٢ر	٢ر
٣ ــ سيارات ركوب	٢ر٥	٢ر٤	١ر٩	١ر٣

ويتضح من الجدول أن هناك زيادة فى الوارد من الخامات والسلع الانتاجية وأن هناك نقصا فى المستورد من السلع التموينية والغذائية والأصناف الأخرى ، وواضح أن ما يهمنا فى هذا الصدد هو المستورد من الأصناف الاخرى اذ انها تعبر عن السلع التامة الصنع ، ولا شك أن هناك نقصا فى المستورد من هذه الأصناف ، ولكن من الواضح أن النقص كان كبيرا فى الفترة مابين ١٩٥٢ ، ١٩٥٩ ولكن منذ سنة ١٩٥٩ فليس هناك نقص يذكر .

ولا يمكن ارجاع كل النقص الذى حدث فى الاستيراد فيما بين سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٥٩ الى احلال الانتاج المحلى محل المستورد من الانتاج الأجنبى ، ولكن بعض النقص يرجع الى المنع الحكومى لاستيراد كثير من السلع الكمالية أو تحديد كميات المستورد من هذه السلع .

وتعطى البيانات التى نشرها البنك الأهلى عن التجارة الخارجية مابين ١٩٥٠/١٩٥٩(١) مجموعات السلع المختلفة المستوردة ويتضح منها مايلى :—

	١٩٥٢	١٩٥٩	الفرق
المستورد من السلع الاستهلاكية لتجارة التجزئة	١٣ر٣	٩ر٤	—٣ر٩
سلع معمرة لتجارة التجزئة واستخدام المستهلكين	١٦ر٠	١٤ر٣	—١ر٧
مواد أخرى (لم تبوب ضمن الخامات أو السلع الانتاجية أو الغذائية)	٧ر٦	٨ر٠	—٦ر٨
	٣٦ر٩	٢٤ر٥	

وهكذا نجد أن النقص الذى طرأ فى المستورد من السلع الاستهلاكية والسلع المعمره اللازمة للمستهلكين فيما بين سنة ٥٢ ، ٥٩ كان ٥ر٦ مليون وفى المواد الأخرى (والمرجح أن تكون مواد كمالية) ٦ر٨ مليون ، ولكن لم يحدث نقص فى قيمة المستورد من المجموعات السالفة من السلع وعلى الأخص السلع الصناعية فيما بعد ذلك من السنين . لأن التوسع فى الانتاج الصناعى يحتاج الى المنتج محليا والى الاستيراد .

والنقص فى استيراد السلع من الخارج نتيجة لعملية التصنيع لا يقتصر على السلع الاستهلاكية ولكنه يمتد أيضا الى استيراد السلع النصف مصنوعة والمواد اللازمة للصناعة ، طالما أن الصناعات المستحدثة قادره على الوفاء بهذه المطالب .

ولا يمكن من أرقام التجارة الخارجية تحديد النقص فى استيراد السلع نصف المصنوعة الذى ترتب على قيام صناعات جديدة ، وذلك لان التوسع فى حركة التصنيع يؤدى بطبيعته الى زيادة المستورد من الخامات والسلع النصف مصنوعه بكافة أنواعها زيادة كبيرة ، بالرغم من التوسع الجارى فى الصناعات المحلية فالانتاج المحلى لايكفى وعلى الأخص فى بداية حركة التصنيع الا جزءا محدودا من مطالب الصناعة المحلية . ومن ثم فان أرقام الاستيراد الخاصة بالسلع النصف المصنوعة تبدو فى ازدياد مستمر .

على انه يمكننا أن نلاحظ أن عددا كبيرا من الصناعات التى استحدثت كانت صناعات استهلاكية ، كما أنه من الواضح أن هناك نقصا فى المستورد من مجموعة المنتجات الكيماوية والاصباغ والأسمدة فكان المستورد ٥ر٢١ مليون جنيه فى ١٩٥٢ ، ٨ر٢١ فى ١٩٥٩ فأصبح ٤ر١٦ مليون ١٩٦١ .

أى أن الاستيراد فى هذا البند قد نقص بمقدار ٤ر٥ مليون جنيه .

أى أنه يمكن تقدير النقص فى المستورد ابتداء من سنة ١٩٥٢ على وجه التقريب نتيجة لقيام حركة التصنيع بمقدار خمسة عشر مليونا من الجنيهات . ولكن هذا الرقم لا يعبر فى حد ذاته ، عن مقدار المستهلك من انتاج الصناعات المستحدثة ، وانما يعبر عن مقدار احلال منتجات هذه الصناعات محل منتجات أجنبية كانت تستورد ، ولكن هناك ناحية اخرى وهى التوسع فى الاستهلاك المحلى نتيجة زيادة السكان وارتفاع مستوى معيشة بعض الفئات ، وهذا أمر لابد أن يحسب له حسابه أيضا .

ويمكن القول عموما أن الصناعة المستحدثة استطاعت أن تساهم فى كلا الاتجاهين وهى أن تحل محل منتجات كانت ترد من الخارج فى حدود مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات ، وأن تساهم من ناحية اخرى ، فى توقية مطالب السوق المحلية المتزايدة .

ولعل الزيادة فى مطالب السوق المحلية هو السبب الذى يفسر لنا ثبات قيمة المستورد من السلع المصنوعة ومن السلع التموينية والغذائية ابتداء من سنة ٥٩ ، مع الزيادة الكبيرة التى حدثت فى تلك السنوات فى استيراد الخامات والسلع الانتاجية ، كما هو ظاهر فى جدول الاستيراد فى الصفحات السالفة . وربما كانت مطالب السوق المحلية والتزايد فى مطالب تلك السوق ، سببا آخر يفسر لنا أيضا النقص الذى حدث فى قيمة الصادرات فى السلع النصف المصنوعه والكاملة الصنع فى نفس السنوات المشار اليها .

ومن ثم فان التزايد فى مطالب السوق المحلية يشكل فى ظروفنا الحاضرة خطرا على برامج التصنيع .

فالمعنى الواضح فى هذه الصوره لو استمرت ان برامج التصنيع تقوم أساسا على مد السوق المحلية باحتياجاتها ، دون أن تؤدى الى نقص محسوس فى الواردات من السلع الكامله الصنع ، ودون أن تؤدى الى زيادة فى الصادرات من هذه السلع ، ومع زيادة كبيرة فى نفس الوقت فى استيراد الخامات وسلع الانتاج .

وقد يكون زيادة طلب السوق المحلية امرا مرغوبا فيه لتنمية بعض الصناعات ، ولكن هذه السوق المحلية لاتكفى وحدها لنمونا الصناعى فى المستقبل ، نظرا لظروف تجارتنا الخارجية الذى أظهرت عجزا مستمرا فى ميزاننا الحسابى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى الوقت الحاضر ، وقد كان ممكنا طوال تلك السنوات سد ذلك العجز من الأرصدة الاسترلينية التى تراكمت لنا أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ، ولكن نفاد هذه الأرصدة يحتم علينا الالتجاء الى الاقتراض على نطاق واسع للقيام ببرامج كبيرة للتصنيع ، الامر الذى يحتم علينا بدوره تصدير جزء محسوس من انتاج الصناعة المصرية ، حتى يمكن عن طريق هذه الصادرات سداد فوائد القروض وأقساط استهلاكها .

النتيجة :

لقد احتوى برنامج التصنيع الأول والثانى على مايقرب من ألف مشروع فى صناعات كثيرة متنوعة وكل برنامج جديد للتصنيع يضيف مشروعات جديده ، لها مشاكلها وصعوباتها من ناحية التمويل المحلى والخارجى والخبرة والتصدير على الأقل — وحدة هذه المشاكل تكون أكبر فى حالة الصناعات الرأسماليـــة .

ومن ثم كان لاجتياز هذه الصعوبات أن نقف الآن لنعمق النمو الصناعى فى نفس الصناعات التى بدأناها ، فيجب أن تقوم بعملية مسح لهذه الصناعات جميعها ، فتحدد الصناعات التى توافرت لنا فيها الخبرة والكفاءه أكثر من غيرها ، فمثل هذه الصناعات تستطيع أن نتوسع فى الاستثمار فيها ، فالزيادة فى الكفاية الانتاجية فى هذه الصناعات تعاوننا على انتاج منتجات باسعار منافسة للانتاج العالمى ، وفى نفس الوقت على مستوى عال من الجودة وهذان أمران يساعدان على تصريف السلع فى الاسواق الخارجية . ويستحسن عدم اضافة صناعات جديدة لم يسبق لنا انشاء مثلـــها

ذلك انى أعتقد أنه من الأفضل قصر النمو الصناعى على صناعات قليله تتوافر لها امكانيات الخبره ، وامكانيات تصريف السلع المنتجة منها فى الأسواق الداخلية والخارجية .

فحقيقة نحن مازلنا فى حاجة الى صناعات انتاجية متنوعه وقد يقال ان الدوله مادامت هى القائمة بالتخطيط وهى أكبر مستثمر الآن فى القطاع الصناعى تستطيع أن توزع استثماراتها الجديدة لانشاء عدد كبير من الصناعات الانتاجية ، فيكون نمونا متكاملا فى كافة الصناعات .

ولكنى أعتقد أنه قد يكون من الأسلم ان نقصر النمو أولا على الصناعات التى بدأناها ، بل وعلى مجموعة الصناعات الأكثر تفوقا فى داخل هذه الصناعات .

وليس معنى هذا عدم انشاء أى صناعة انتاجية جديدة اطلاقا فقد نجد ضرورة للاهتمام بصناعة الآلات مثلا ، وهناك ضروره للاهتمام فعلا بهذه الصناعه فهناك مزايا اقتصادية من انتاج الآلات التى تتناسب مع بيئتنا وظروفنا الاجتماعية .

فاستخدامنا للآلات التى تكثر من استخدام عنصر العمل قد يكون فيه منفعه للاقتصاد القومى من ناحيتين :

١ — ان الانتاج بواسطه هذه الآلات قد يكون أقل كلفه فى ظروف الأجور السائدة .

٢ — ان الانتاج بواسطة هذه الآلات يؤدى الى توظيف عدد أكبر من العمال .

فاذا تحقق فعلا الشرطان السالفان ، فهناك مزايا متعدده لانتاج هذه الآلات بالمستوى الفنى المشار اليه فى بلادنا ، لانها ستحقق لنا الوفورات السالفه . ولأن مثل هذا النوع من الآلات لاينتج فعلا فى البلاد الأخرى لانها تستخدم آلات تتمشى مع ظروف بيئتها الاجتماعية فالآلات الأتوماتيكية هى الأنسب للبيئه الامريكية أو الالمانيه .

وحتى اذا كان النوع المرغوب فى استخدامه فى بلادنا مازال ينتج فى بعض البلاد الأجنبيه فليس هناك ضمان لاستمرار انتاجه لان التطور الاجتماعى فى البلاد الاجنبيه وارتفاع الأجور فيها بسرعه لابد أن يؤدى فيها الى استخدام آلات أكثر اتوماتيكية والى تغيير نماذج آلاتها ومعنى ذلك أننا بعد شرائنا للآلات وقيامنا بالانتاج لانجد لها قطع غيار لان المصانع الموردة غيرت نماذج الآلات (١) .

---

(١) انظر كتابنا هيكل الصناعه التحويليه ص ٢٨

والواقع أن من ينظر الى وارداتنا من الآلات يجد أننا نستورد كميات كبيره منها من أنواع مختلفه متعدده ، وأهم الأنواع التى نستوردها هى آلات النسيج .

وقد تؤدى دراستنا لظروف انتاج هذا النوع من الآلات أن نجد أنه من الممكن لنا انتاجه بتكلفه معقوله ومن الممكن لنا استغلال الطاقه الانتاجية بأكملها للمصانع الجديدة المنشأة واذن ما أقصده . هو أن التوسع الصناعى المقبل يحسن أن يقتصر على عدد قليل من الصناعات القائمة والضرورى من توافره اذا ثبت أنه من الممكن لنا أن نقوم بانتاج السلع التى تمت اليه فى ظل ظروف اقتصادية مناسبه .

" الواردات من الآلات فى سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٦١ بآلاف الجنيهات "

	١٩٦٠	١٩٦١
طلمبات وأجزاءها	١,٧٩٧	٢,٢٧٤
آلات وأجزاؤها	٢,٨٣٧	٢,٦٩٢
جرارات	٢,٦٢٣	١,٩٠٧
روافع	٦٣٢	١,٠٦١
عدد آليه	١,٤٧٤	١,٣٤٥
آلات وأنوال للنسيج واجزاؤها	٦,٦٧٤	٤,٩٣٦
آلات وأجهزه آليه للزراعة والصناعة	١٠,٣٥٦	٥,٤٥٦
مجموع كلى سلع استثمارية	٥٥,٧٩٧	٦٣,٣٦٣

وتركيز نمونا الصناعى على صناعات معينه استهلاكيه وانتاجيه له مزاياه اذ يؤدى الى :

١) تبسيط مشاكل الانتاج

٢) تدبير قوه العمل المدربه اللازمه وذلك فى مستويات العمل والاداره المختلفه .

٣) تقليل كميات رأس المال اللازمه للنمو الصناعى ، نتيجة لنقص الفاقد من الخامات ومن العمل .

٤) تبسيط مشاكل التصدير والتمكن من القيام بحركه تصديريه كبيره للسلع التى نحسن فتركيز مجهودنا فى انتاج عدد قليل من السلع ، يبسط مشاكل التصدير ويتسنى لنا بيع هذه السلع فى كميات كبيره فى أسواق كثيره نسبيا .

وكل ماتقدم معناه زيادة كفائتنا الصناعيه ، وهو أمر مطلوب لكافة الصناعات ، وهو مطلوب بصفه خاصه للصناعات الانتاجيه ، فطبيعة هذه الصناعات يتطلب استثمار رؤوس أموال كبيره ، كما يتطلب أسواق متسعه وخبره عماليه كبيره حتى يمكن أن يكون انتاجها اقتصاديا .

ومن ثم فان تركيز النمو على صناعات قليله أفضل من النمو فى عدد كبير من الصناعات .

والواقع أن قيامنا بانشاء صناعات عديده متنوعه فى كل من البرنامج الأول والثانى كان ضروريا ، لانه كان بمثابة التجربه لاستعدادنا وامكانياتنا وقدرتنا على التجاوب مع مستلزمات هذه الصناعات المختلفة ولا بد بعد مضى ست سنوات على بداية التجربة الكبيرة أن يكون الأمر قد وضع أمام المسئولين عن نتيجة انشاء كل صناعه بل كل مصنع من المصانع التى تم اقامتها ، وعما يرجى فى المستقبل لكل صناعه من هذه الصناعات ، وطبيعى اذا كنا قد حققنا فى بعض النواحى نجاحا أكبر مما حققناه فى بعض النواحى الأخرى ، فان نمونا الصناعى فى المستقبل يجب أن نركزه فى تلك النواحى التى أظهرنا فيها تفوقا ملموسا ، وبمعنى آخر فان نمونا فى المستقبل سيتركز فى عدد قليل من الصناعات .

وقد تؤدى هذه السياسه الى وصولنا الى انتاج متوازن للصناعات الاستهلاكيه والرأسماليه بعد فترة طويله من الوقت ، ولكنى اعتقد أن هذا الوضع هو أسلم طريق للنمو ، وقد سبق لنا أن شاهدنا نمط النمو فى بريطانيا وسويسرا واليابان ، ولاحظنا أن صناعات النسيج ظلت مسيطره فى المرحلة الأولى والثانية للتصنيع فى بريطانيا وسويسرا وقد دامت تلك المرحلتان نحو مئة وخمسون عاما .

وقد يعترض معترض فيقول نحن الآن فى عهد التخطيط وأنت تشير الى خبرة المجتمعات الحره ، وقد نمت فيها الصناعات نموا غير متوازن ومن ثم استغرق الوصول فيها الى التوازن ما بين الصناعات الرأسمالية والصناعات الاستهلاكيه فترة طويله ، فى حين أن التخطيط وانفاق الدولة يمكننا من الاستثمار فى كافة النواحى على قدم المساواه ، ولكنى أقول أن النمو فى ظل التخطيط لا يفترق عن النمو فى المجتمعات الحرة .

ان التخطيط ليس معناه أن تنشأ صناعة غير اقتصاديه اننا نخطط للنمو ، ويجب أن نفهم أن انتاجنا الصناعي سينبع منه جزءا محسوسا في الأسواق الخارجية للحصول على العمله الأجنبيه اللازمه لمشترواتنا من الخامات ولدفع فوائد وأقساط استهلاك القروض ، ومن ثم فالتكلفة هي أساس المنافسة بين الانتاج في ظل التخطيط وفي ظل المجتمعات الحره .

وعلى هذا فهناك ضرورة مراعاة أدراج المشروعات الصناعية الاقتصادية ضمن الخطة وليس مجرد ادراج أي مشروع صناعي فالمشكلة التي تواجهنا الآن هي مشكلة تصريف الانتاج ، ومن ثم فيجب أن لا تقل في الكفاءه الانتاجية عن أية دولة من الدول .

أن عماد البنيان الصناعي في أي دوله هو الكفاءه الانتاجيه وليس مجرد وجود الخامات التي يمكن تصنيعها .

ولعل ابرز مثال يوضح هذه الحقيقة هو " اليابان " فاليابان بلاد وحدودة المساحة تفتقر افتقارا شديدا الى الموارد الطبيعية ، فهي تكاد تعتمد اعتمادا كليا على الدول الاجنبيه لامدادها بالمعادن والوقود ، والكثير من الخامات ، ونظرا لندرة الموارد الطبيعية المحلية فان النمو الاقتصادي في اليابان لا يمكن تحقيقة الاعن طريق زيادة الواردات التي تتطلب بدورها التوسع في الصادرات وقد ازدادت صادرات اليابان زيادة كبيرة في خلال السنوات القليله الماضية ، وقد كانت الزيادة ظاهرة في صناعة المنسوجات ، علما بأن اليابان تستورد جزء محسوسا من القطن الخام . وفيما يلي بيان بصادرات اليابان حسب السلع في أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ .

(الوحدة الف دولار امريكي)

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
المجموع	٢٫٨٧٦٫٥٦٠	٣٫٤٥٦٫٤٩٢	٤٫٠٥٥٫٣٦٧
المأكولات والمشروبات	٢٣٥٫٨١٤	٢٦٠٫٨٦٨	٢٦٧٫٨٦٣
المنسوجات	٨٩١٫٧٣٨	١٫٠٣٠٫٩٢٢	١٫٢٢٢٫٧٨٤
الادوية والكيماويات	١٣٧٫٧٨٠	١٦٦٫٥٩٢	١٦٨٫٧١٧
المنتجات اللامعدنية	١٠٦٫٩٨٥	١٢٦٫١٤٥	١٤٥٫١٣٦
سلع أخرى	٥٠٥٫٤٨٨	٦٦١٫٨٨٥	٧٦١٫٨١٧

وتصدر اليابان بعض منتجاتها الى الولايات المتحدة ، وتعتبر سوق الولايات المتحدة سوقا رائجه للمنتجات اليابانية ، اما الصين والتى كانت تعتبر فى الماضى من أحسن الأسواق لليابان فقد استعيض عنها باسواق جنوب شرق آسيا واوروبا وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من الصادرات اليابانية يجد طريقه الى جنوب شرق آسيا الا أن التطور فى الفترة الأخيرة أظهر أن حجم هذه الصادرات لم يتغير أو على الاصح آخذ فى النقصان ويشير نفس التطور الى أن مركز الثقل بالنسبة لعملاء البضائع اليابانيه أخذ فى التحول الى اوروبا والولايات المتحدة — وتوضح لنا هذه الحقيقة مدى الارتباط بين التطور الاقتصادى فى جنوب شرق آسيا وبين التجارة اليابانية — وفى نفس الوقت نبهت هذه الحقيقة أذهان المنتجين اليابانيين الى أهمية رفع مستوى صناعتهم حتى تستطيع أن تنافس منتجاتهم فى السوق الاوربيه منتجات أكثر دول العالم تقدما .

وهكذا نجد أن اليابان وليس لديها موارد طبيعيه تذكر تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية ، وهى تدفع ٦٠٪ من مدفوعاتها بالنقد الاجنبى لاستيراد المواد اللازمه الصناعيه وانه بكفاءة وجلد اليابانيين استطاعوا ان ينتجوا ويصدروا الى دول العالم طرا . وليكن لنا من ذلك المثل الطيب .

وانه ليسرنا ان نسمع اخيرا اهتمام المجلس التنفيذى بمشاكل التصدير وموالاته النظر فى هذه المشكلة ، وهذا تأكيد لما جاء فى الميثاق من " ان اتجاهنا الى الصناعه يجب ان يكون واعيا وان يأخذ فى اعتباره جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى .